المنشآت الصناعية في مدينة القاهرة – رؤية من خلال وثائق العصر العثماني[١]

فاطمة الزهراء محمد علي
مفتشة آثار، وزارة السياحة والآثار، مصر
alzahraamadian@yahoo.com

الملخص: يهدف هذا البحث بنحو رئيس إلى مناقشة كيفية الاستفادة من أرشيف المحاكم الشرعية بمدينة القاهرة في العصر العثماني والمحفوظ في دار الوثائق القومية، وتفعيل آلية لتفسير الوثائق المتعلقة بالصناعة، مع وضع منهجية تنطلق بشكل رئيس من خلال الوثائق ذاتها أو من المصادر المختلفة التي تتناول أوجهًا من التاريخ العثماني، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وعمرانيًا. والهدف من ذلك وضع دليل عمل يساعد الباحث الأثري الذي يجد بعض الصعوبات في فهم الوثائق المتنوعة المضامين والمختلفة الصيغ بسجلات المحاكم الشرعية، وتسهيل فهم المصطلحات التي تستخدم في كتابة الوثائق المتعلقة بالصناعات على وجه الخصوص؛ لإتاحة استخدامها في الدراسات الأثرية، لهذا فإن توضيح المنهجية يتوجب علينا التعريف بالمحاكم الشرعية المعنية واختصاصاتها، وآلية الاستفادة منها، ومن هنا، فقد قسم هذا البحث إلى قسمين رئيسين: القسم الأول: يشتمل التعريف بالمحاكم الشرعية لمدينة القاهرة في فترة العصر العثماني، أما القسم الثاني فهو منهجية الاستفادة من الوثائق بتوضيح السياق المستفاد من قراءة الوثائق.

الكلمات الدالة: محاكم شرعية، وثائق، عصر عثماني، منشأة صناعية، مدينة القاهرة.

The Industrial Institutions in Cairo, Vision through Ottoman era documents

Fatma AlZahraa Mohamed Ali
Archaeologist, Ministry of Tourism and Antiquities, Egypt
alzahraamadian@yahoo.com

Abstract: This paper aims to discuss how to benefit from the archives of the Sharia courts in Cairo in the Ottoman era, which is preserved in the National Archives, and activate a mechanism for interpreting documents related to industry, with the development of a methodology that starts mainly through the documents or from various sources that deal with aspects of Ottoman history economically, socially, politically and urban. The aim is to develop a working guide that helps the archaeological researcher who is fluent in some difficulties in understanding documents of various contents and different formats, difficult to understand the terms and vocabulary that are used in writing documents related to industries in particular, to allow in archaeological studies (in particular), so to clarify the methodology we must introduce the relevant Sharia courts and their jurisdictions, and the mechanism of benefiting from them, hence this research has been divided into two main parts: The first section includes the definition of the Sharia courts of the city of Cairo in the Ottoman period, and the second section is the methodology of benefiting from documents to clarify the context learned from reading documents.

Keywords: Maḥākim shar'īyah, Documents, Ottoman era, Industrial institution, Cairo.

[١] هذا البحث جزء من رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الآثار الاسلامية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، تحت إشرف الأستاذ الدكتور/ محمد حسام الدين أسماعيل، أ. د. م/ أشجان أحمد متولي.

المقدمة:

تتمتع مدينة القاهرة بحقب تاريخية ومراحل سياسية واجتماعية تراكمت خلالها سمات وملامح أحداث شكلت سمات المدينة عمرانية ومعمارية. كما أن التحولات الوظيفية[١] على مستوى المدينة وتحركات الأنشطة والوظائف داخلها شكلت نسيجًا متراكمًا متطورًا وفقًا لأسس عرفية عمرانية وتخطيطية وأحكام عرفية وتشريعات فقهية مكنت من تتبع محيط التطور العمراني للمدينة، فكلمات "الضواحى" و "ظاهر القاهرة المحروسة" ساعدت في رسم حدود المدينة فى هذه الفترة وتوسيعها العمراني وامتداداتها[٢]. وتأتي دور الوثائق في الكشف عن مثل هذه الموضوعات وتتبعها، فحقيقة الأمر أن مدينة القاهرة تزخر بإرث وثائقي لا يقدر بثمن لاعتباره تراثاً قوميًا تاريخياً واساساً في الأبحاث العلمية الحاضرة. وفى وقتنا الحالي، تزخر عدة مؤسسات حكومية بمجموعات الوثائق التي جمعت لتمثل مجموعات أرشيفية فى دار الوثائق القومية، وقد أعطاها الباحثون اهتماماً جلياً ناتجاً عن المعرفة بأهميتها، وأنها أصبحت أداة من أدوات البحث العلمى رغم ما يشوبها من معوقات الاطلاع وأنها ليست فى متناول الدراسين أو الباحثين المتخصصين، فضلًا عن المجهود الشاق الذي يحتاج إلى الوقت والمال واتساع المعرفة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة المنشآت الصناعية من خلال الوثائق، ودراسة كيفية الاستفادة من هذه الوثائق لمحاولة تكوين صورة متكاملة عن هذه المنشآت، وما يتعلق بها من صناعة وتوزيع المنشآت وغير ذلك، كما سوف نرى، ولتوضيح ذلك تم تقسيم البحث إلى قسمين، الأول: ويتناول التعريف بالمحاكم المختلفة التي تضم مجموعات الوثائق المختلفة التي تتعلق بالمنشآت بوجه عام، والمنشآت الصناعية بوجه خاص، ويأتي أهمية القسم الثاني في توضيح كيفية الاستفادة من هذه الوثائق تطبيقًا على المنشآت، وتستعين الباحثة في هذا الجزء بنماذج متنوعة من الوثائق، على النحو التالي:

القسم الأول– التعريف بالمجموعات الأرشيفية الوثائقية في العصر العثماني:

تمثل مجموعات الوثائق[٣] التي تنتمي للنظام القضائي (سجلات المحاكم العثمانية)، والتي ترجع إلي العصر العثماني والمحفوظة في الأرشيف المصري "دار الوثائق القومية" مصدر وثائقي له أهمية كبيرة، لما تحويه من معلومات متميزة لمختلف التخصصات، وتعطينا معلومات اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية وثقافية وعمرانية ومعمارية. وتظهر حقائق جديدة تتضح بالدراسة والبحث الدائمين لكثيرٍ من الدارسين في مجالات الوثائق والأرشيف والتاريخ والآثار واللغة والقانون والشريعة وغيرها.

---

[١] التحولات الوظيفية للمدينة لا يمكن أن نصفه الآن من الأدلة المادية؛ نظرًا للتغيرات الحادثة منذ العهد الإنشاء إلى ظهور الأنظمة القانونية في مطلع القرن ٢٠م وما يحدث الآن فى عمران المدينة في وقتنا المعاصر.

[٢] لا مجال لدراسة التحولات العمرانية الحادثة فى المدينة من كونها إنشآت مدينة مقر للحكم، بما في ذلك قلعة صلاح الدين الأيوبي والتى تحولت الى حى من أحياء القاهرة يسكنها العامة ويفصلها الأسوار مثلما سكن العسكر أحياء المدينة. ورصد التحولات في سكن الريفيين والصعايدة وأبناء المماليك والجنسيات الأخرى من مغاربة وشوام وغيرها.

[٣] تعريف لفظ الوثيقة: المعنى اللغوى يعني كل ما يكتب ويعتد به مع اختلاف نوع الحامل مثل الآثار والنقوش والكتابات وشواهد القبور والمسكوكات واللأدوات اليومية والملبس، ومن الوثائق لأيضًا المخطوطات والكتب الصحف. والمعنى الثاني له أن يكون هناك وثائق تخلو من الكتابة، فالشريعة الاسلامية لم تنص على ضرورة كتابة أي وثيقة لإثبات الحقوق إلا في حالة الدين، وبإجماع الفقهاء، فلا يعتد بالوثيقة المكتوبة على أنها من وسائل الإثبات أمام القاضي أنها قد تزور، فلا يقبل بها القاضي إلا بوجود شهادة شفوية من الشهود العدول لإثبات الحقوق، سالم الالوسي، "علم الشروط والوثائق والسجلات فى الحضارة العربية"، مجلة المجمع العلمي، مج ٥١، ج ٢،١، (العراق: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٤)، ١٩٤ –١٩٥.

وقد وزعت المحاكم الشرعية فى مدينة القاهرة توزيعًا جغرافيًا، فأدى هذا إلى سهولة الإجراءات لكثرة لجوء الناس إلى المحاكم فى إخص وأدق أمورهم اليومية لقربها منهم، وكان هناك تنظيم في الاختصاص المحلي وعدم الكتابة من حى لآخر ومن يخالف ذلك، يطرد من عمله، وهذا ما لم يتم تنفيذه من الناحية الفعلية وتغاضي النظر عن محل إقامة المتداعيين، وعلى كل، كانت الاختصاصات القضائية لقضاة الاخطاط تتمثل في النظر في اللأحكام الشرعية وذلك بعد الاستئذان من قاضي العسكر علي ان يكون نائبًا عنه كما سيرد لاحقًا.

وتنقسم المحاكم فى مدينة القاهرة على النحو التالي:

أولًا- المحاكم الرئيسة لمدينة القاهرة.

ثانيا- محاكم الأخطاط: وسيتم تناول المحاكم في عدة محاور، الأول: المحاكم التي ورد ذكرها في المصادر التاريخية وفى وثائق المحاكم الشرعية، والثاني: المحاكم المحفوظة في دار الوثائق القومية.

ثالثًا- سيتم تناول محاكم الضواحي التي تتعلق بمدينة القاهرة والتي ورد ذكرها في ثنايا وثائق المحاكم الشرعية.

أولا- المحاكم الرئيسة:

١. الديوان العالى[١]:

كان يطلق عليه "ديوان الذخيرة الشريفة" وكان اختصاصه توزيع التزامات الأراضي الزراعية ومناقشة كافة الاختصاصات الادارية والقضائية وكل ما يتعلق بالطوائف والاوجاقات العسكرية، وتحصيل عوائد الميري[٢] ثم تغير مسماه الإداري الي "ديوان مصر المحروسة" و"الديوان العالي"[٣] وقد نص قانون نامة مصر فى المادة (٣٢) على ضرورة قيام الباشا العثماني بدعوة انعقاد الديوان أربعة أيام في الأسبوع ويضم عناصر الإدارة الدفتردار وقاضي القضاة وكبار رجال الدين والمفتون على المذاهب الأربعة والأمراء والمماليك والعلماء وكبار التجار. هذا بخلاف الديوان الصغير كان يحضره كتخدا الباشا والدفتردار والروزنامجى وبعض رجال الحامية للنظر فى المسائل الادارية العاجلة[٤]. وقام ابراهيم باشا الصدر الأعظم فى مصر ثلاثة شهور في عام ٩٣٢هـ/ ١٥٢٩م بعدما أحاط بأحوال مصر، رتب الديوان الكبير أو ديوان حضرت ولي النعم[٥].

اختصاصاتها: كان بمثابة أعلى مجلس إدارى يشرف على الدواوين إشرافًا مباشرًا على باقي مؤسسات الدولة، من خلاله تدار النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية كافة فى العصر العثماني[٦]. وحددت اختصاصات

---

[١] وصل لنا من هذا الديوان سجلان ترجع إلى فترة القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.

[٢] دشت، محفظة ٤، دار الوثائق القومية، ٣٦٩، ٢٦ محرم ٩٣١هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٤٢٤م، أيمن أحمد محمود، الديوان العالي، ١٧

[٣] ليلي عبد اللطيف، "الإدارة فى مصر في العصر العثماني"، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م)، ١٣٤.

[٤] مصطفى بن محمد يوسف الصفوي القلعاوي، "صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان"، ١٠٧.

[٥] القلعاوي، صفوة الزمان، ١٠٧: ١٠٩.

[٦] أيمن أحمد محمود، الديوان العالي في مصر العثمانية، ج١ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤م)، ١١.

هذا الديوان كما ورد في سجلات المحاكم الشرعية "...ورد من حضرة مولانا شيخ الإسلام بخطه الشريف ما يفيد أنه مرسل إلي الكتبة بمحاكم مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة لا يتعاطون كتابة الفراغ[١] من التقسيط على البلاد ولا من ديون ولا مصلحة ولا تعلقات الديوان ولا ما يتعلق بالقلعة المنصورة ولا ما يتعلق بالديوان العالى ومن يتعدى ذلك يتم عزله..."[٢]. وتمدنا وثائق هذه المحكمة بمعلومات حول أماكن المنشآت الصناعية والتعاملات المختلفة التي تتم عليها مثل ما ورد في وثيقة وقف الحاج صاح جلبي بن عبد الرحمن القازدوغلي: "...مصبغة معدة لصبغ الحرير وأربعة أماكن علوها والنحاس الموضوع بها والخربة التي بداخلها الكاينة بخط البندقيين جوار وكالة الحمزاوى والوكالة والربع علوها بمصر المحروسة بخط الجمالية بسوق الحدادين والصهريج المعروف بعباس أغا والطاحون بجوارها ..."[٣].

٢. محكمة الباب العالي:

تبدأ أولى سجلات هذه المحكمة بعام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م ويفهم من الوثائق أن مقرها كان ببيت الأمير ماماي[٤] الذي يقع في شارع بيت القاضي، وقد أورد بن زنبل أن قاضي العسكر سكن هذا المنزل على النحو التالي:" ...بيت الأمير ماماى الذى هو الآن بيت قاضى العسكر..."[٥]، وقد ورد وصف مبني المحكمة إجمالًا[٦] في وثيقة هامة كما جاء نصه:"...ذهبوا مع عارف أفندى القاضي يومئذ بمصر المحروسة الي مكان المحكمة بمصر، وذلك دار واسعة ذات مساكن وقصور سامية وغرف عالية..."[٧].

اختصاصاتها: نظرًا لما تمثله هذه المحكمة من أهمية كمحكمة رئيسة، لذا فقد ضمت العديد من الوثائق المتنوعة التي يسجل فيها أهم الوثائق المتعلقة بالنواحى الاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية والعمرانية، وصارت محكمة الباب العالي (نظرًا لرئاستها من قاضي عسكر إفندى) يأتى من إستانبول، واختصت بعرض كل ما يعرض من فرمانات[٨]. وقد ورد في سجلات المحاكم الشرعية تحديد اختصاصاتها مثلما ورد في نص إحدى

---

[١] الفراغ: يعرف الفراغ في الفقه أنه عقد تمليك الإنسان ما له لغيره بغير عوض، وهو لا يعتبر بيعًا فيكون الفراغ في منفعة أو وظيفة تابعة للوقف، وكانت ناتجة عن الاستحقاقات العينية لتقسيم الوقف لو للوظائف وأصبحت وثيقة الفراغ تعني عقد بيع ومشتر نظير مبلغ من المال بحضور شهود وقاضي ويتم توثيقة بالمحكمة، محمد موافي، "الفراغ في الوثائق العثمانية نشر ودراسة وتحقيق"، مجلة الروزنامة، العدد السادس (٢٠٠٨)، ٥٧: ٦٠.

[٢] محكمة بولاق، دشت٤٥، ص٤٧، ١٥ شوال ١١٠٥هـ/ ٩ يونيو ١٦٩٤م.

[٣] محكمة الديوان العالي، سجل ١، ص ١٦١، ق٣٢٧، ٢٨ ربيع الاول ١١٥٥هـ/٢ يونيو ١٧٤٢م.

[٤] مسجل في عداد الاثار الإسلامية والقبطية رقم (٥١).

[٥] بن زنبل، تاريخ السلطان سليم، رقم المخطوط ٣٧١٦، نسخ في ١٢٣٠هـ، مكتبة جامعة الرياض، ٢٣.

[٦] تشير ضخامة المقعد المتبقي في الجهة الجنوبية الغربية من القصر إلي اتساع وضخامة القصر الذي هدمته مصلحة التنظيم في ١٨٩٧م لفتح شارع بيت القاضي، غزوان ياغي، "المنازل والمقاعد في العصر العثماني"، ٨٦.

[٧] عبد الغنى اسماعيل النابلسي، "الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز"، تحقيق: رياض عبد الحميد مراد (القاهرة: دار المعرفة، ط١، ١٤١٠ هـ)، ٢٢٩.

[٨] احمد العريشي، دفتر علم وبيان طرق القضاة وأسماؤهم بمصر المحروسة واقاليمها، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية رقم ٣١٥١ تاريخ، عبد الرحيم عبد الرحمن، عبد الرحيم عبد الرحمن، "فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثماني"(سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م)، ٣٦٦.

الوثائق على النحو التالي: "... كتابة التواجر المدة الطويلة والاستبدال على الواقف بماله في الفرط والإسقاط فى والمنح على الغايب..."[١]، ووثيقة أخرى حددت اختصاصات المحكمة جاء نصها:"...مراسلة من سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة بمصر المحمية بمصر حالا مضمونه ان لا أحد يتعاطى الفراغات في البلاد ... وعلينا فرمان من حضرة مولانا الوزير المعظم بسبب الإسقاط[٢] في البلاد والتواجر لا يكتب إلا بالباب العالي..."[٣].

ومن أمثلة الوثائق التي دونت في هذه المحكمة وتعني بدراسة المنشآت الصناعية وثيقة تتضمن الكشف عن جباسة جارية في وقف يونس اوده باشي مستحفظان الكاينة بمصر المحروسة بخط البلقينى وباب الغدر والمكان جوارها، كما يلي: "... اجر محمد الجباس جباسة والمدولب بها بعد ذلك جعل ضيق الجباسة سبب خزن الجبس وقطع ورود دوابها أفرزت أرض من المكان المذكور وسعة فى الجباسة من غير كتابة وقفه وصارت الأرض من جملة الجباسة والمكان الذي أفرزت منه من ملك رجل يدعى على بن موسي القليوبي وقطعت الأجرة عن الخرابة المذكورة، وقيل ان الخرابة المذكورة من جملة حقوق الجباسة وأنه لا استحقاق للجباسة، وصار الكشف على الجباسة فوجد أن بها مستجد على باب يدخل منه إلى قطعة أرض كشف سماوى بها حجر للجبس ومدار الثور معد وحاصل لنخيل الجبس ومجاز كشف سماوي وفى أقصاها قطعة أرض كشف سماوي من الشرقي للغربي بظاهر المكان التي أفرزت منه الحصة وسأل أهل الخبره في ذلك فوجد أن بها قطعة الارض الكشف السماوي من الشرقي إلى الغربي بظاهر المكان المذكور التى أفرزت منه الحصة المذكورة جعلت الجباسة والمكان المذكور قبل انشا الصهريج ..."[٤]. وتتمثل اهمية هذه الوثيقة في توضيح الكشف على المنشآت الصناعية بحضور أهل الخبرة في حال التعدي على أملاك الغير في سبيل الحصول على منفعة.

كما ورد في نموذج آخر معلومات عن منشآت صناعية متنوعة صدرت من محكمة الباب العالي تمثلت في (فرن لخبز الحنطة – طاحون زوج – حوش العدس – قاعة لحياكة الحرير – طابونة – حوش الكتان – حانوت الجزار – حانوت الزيات) كما ورد نصه في الوثيقة: "...الذي ضمه والحقه لوقفه وارصاده الاتى ذكره فيه ضما ولحاقا شرعيين وهو جميع كامل الفرن المعدة لخبز الحنطة والربع/ علوها والحانوتين بجوار الفرن المذكور الكاين ذلك بمصر المحروسة بخط الجامع الازهر بسويقة الشيخ حموده تجاه مقام الشيخ / حموده على يسره السالك طالبا لصحرة قايتباى ودرب الحلفا بحارة الدراسة وكفر الطماعين وغيرهم المشتمل ذلك/ بدلالة الخمسة حجج الشرعيات الشاهدات للواقف ... يملكه لذلك المسطر اثنان منهم محكمة باب الشعرية بمصر المؤرخة/ فى خامس عشر رجب والثانية مؤرخة فى سابع عشر رمضان كلا سنه ثمان ومايتين والف والثالثة مسطرة بمحكمة جامع الحاكم / بمصر ... رابع عشر شهر ربيع الاخر سنة تسع ومايتين والف والاثنان باقى الخمسة مسطرتان من القسمة العسكرية بمصر والمؤرخة / فى سادس عشرين ربيع الاخر سنه عشر ومايتين والف والثانية مؤرخة خامس عشر محرم سنة اثنى عشر ومايتين والف/ على باب مربع يغلق عليه فرده باب خشبا نقيا يدخل منه الى بسطة بها سلم موصل لطبقة بداخلها .../ السلم المذكور الى بسطة بها بابان يدخل من احدهما الى فسحة

---

[١] محكمة طولون، سجل ٢٢٤، ص١، ق١، غرة ربيع الآخر ١١٥١هـ/ ١٩ يوليو ١٧٣٨م.

[٢] تلاحظ أثناء الاطلاع على سجلات محكمة الباب العالى، وجود سجلات كاملة عن الإسقاطات والفراغات للوظائف والمناصب والالتزامات والأماكن، وقد تجاوز عددها قرابة ٦٠ سجلاً، فضلا عن الوثائق المدونة في سجلات المحكمة بشكل عشوائي، إلا إنه من الكثرة يجعلنا نذكر أنها كانت ظاهرة، وتحتاج إلى التدقيق والدراسة والتحليل.

[٣] محكمة الصالحية النجمية، دشت ١٠٩، ص١٢١، ٢١ ربيع الثانى ١١٣٤هـ/ ٨ فبراير ١٧٢٢م.

[٤] محكمة الباب العالى، دشت١٣٦، ص٥٤٩، غرة شعبان ١١٨٣هـ/٣٠ نوفمبر ١٧٦٩م.

كشف سماوى بها رواق وقصبة قناه ويدخل الثانى الى فسحة/ ثانية كشف سماوى بها رواق وطبقة وقصبة مياه ويتوصل من الفسحة المذكورة الى فسحة ثانية كشف سماوى وطبقة ومطل طاقات/ على الطابق بالفرن باب السطح العالى على ذلك والمشتمل كامل الحانوتين بالدلالة المذكورة على بسطة وداخل ودرفتين باب/ ومنافع ومرافق وحقوق وحدود اربع بالدلالة المذكورة الحد القبلى للطريق وفيه الواجهة القبلية والحد البحرى/ ينتهى الى حوش يعرف قديما بالباب والان يعرف بسكن السقايين والحد الشرقى المذكور الى الحوش المذكور / والحد الغربى ينتهى الى بيت يعرف قديما بالمحتسب والان يعرف بسكن مولانا القاضى شهاب الدين احمد الشهير/ بالبرديني الجارى ذلك فى ملك مولانا الواقف المرصد الى يوم تاريخه .... له بذلك الخمس حجج .... تاريخها باعالية/ وجميع الحصة قدرها النصف والربع ثمانية عشر قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراط ... الطاحون الزوج / الكاملة العدة والالة الصالحة للادارة الكاينة ببولاق القاهرة بخط الواجهة بعطفة الدكرى تجاه عطفة عش النحل / المشتمل ما منه بدلالة الثلاث حجج الشرعيات الشاهدات لمولانا الامام الواقف المشار اليه بمكله لذلك المسطرات من القسمة / العسكرية بمصر والمؤرخة احدهما فى ثامن عشر رمضان والثانية مؤرخة فى عاشر شوال والثالثة مؤرخة خامس عشرين / شوال كلاهم سنة تاريخه ادناه على واجهة شرقية مبنية بالحجر الفص النحيت بها باب مربع يدخل منه الى مجاز به يمنه / ويسره مسطاح ومتبن معدين لخزن التبن والفول وغير ذلك ويتوصل منه الى مبنى الطاحون المذكورة يشمل كل منها / على دار وداب وقادوس وعجلة وهرميس وحجر وجايزة ويتوصل من دار الدواب بها يمنه سلم / يتوصل منه الى سطح الطاحون المذكورة به طبقتين ومدار الدواب المذكورين به بير ما معين وطواله لعلف الدواب / ومنافع ومرافق وحقوق المجازرو لزاوية الذكرى ولمكان احمد جوربجى مرزه ولحوش العدس للطريق وفيه/ الباب الجارية الحصة المذكورة فى ملك مولانا المشار اليه الى يوم تاريخه يشهد له بذلك الثلاث حجج المحكى تاريخه باعليه وجميع / الجارية منها النصف اثنى عشر قيراطا من اصل اربعة وعشرين قيراط شايعا ذلك فى كامل بنا المكان القايم على الارض من جهة وقف/عبد الرحيم ... ذلك بمصر المحروسة بخط الجمالية داخل الدرب الاصفر تجاه مدرسة البيبرسية الذى كان اصله / مكانين وقاعة معدة للحياكة الحرير وخلطوا الان وصاروا مكانا مستقلا على حدته يعرف بسكنى الامير رجب / المشتمل ما منه ذلك بدلالة كتاب الوقف والارصاد المحكى تاريخه باعاليه على واجهة بها باب يدخل منه الى دهليز به باب/ استثنى يدخل منه الى حوش به بئر ماء معين ومقعد قبطى وسلم يصعد من عليه الى مساكن الحريم ويحيط بكامل ما منه /ذلك ويحصره حدود اربع بالدلالة المذكورة الحد القبلى ينتهى للزقاق الموصل منه الى حوش ابن الشيخ والحد البحرى ينتهى الى مكان/ الشيخ عبد الوهاب الطبلاوى والحد الشرقى للدرب الذى هو فيه وفيه الواجهة والباب والحد الغربى الى مكان/ بيد ملاكه الجارى اصل تمامه ذلك فى وقف المرحوم قاسم المغربى بما على ذلك من الحكر حكم المعتاد الجارى العادة كما ذلك معين / بكتاب الوقف المحكى تاريخه وجميع الحصة التى قدرها النصف اثنى عشر قيراطا من اصل اربعة وعشرين قيراط شائعا ذلك فى كامل خلو الحانوت/ الكاينة بمصر المحروسة بخط الجمالية تجاه الطابونة المعروفة بالمرحوم ذو الفقار كتخدا مستحفظان المجاورة لحانوت الجزار / ولحانوت الزيات المشتمل ما منه ذلك بدلالة كتاب الوقف والارصاد والمحكى تاريخه باعاليه على منافع وحقوق الجارى الملك / ما منه ذلك فى وقف المرحوم صلاح الدين سعيد السعد اطاب الله ثراه ما على ذلك من الحكر حكم المعتاد الجارى به العادة كما ذلك معين / بكتاب الوقف المحكى تاريخه وجميع الحصة التى قدرها الثلث ثمانية قراريط من اصل اربعة وعشرين قيراط شائعا ذلك فى كامل الحوش/ المعروف بحوش الكتان الكاين بمصر المحروسة بخط الشيخ حموده وحوش المغاربة قريبا من فرن الجامع الازهر والطاحونة/ الجوز المشتمل مامنه ذلك بدلالة كتاب الوقف والارصاد المحكى تاريخه على رواقين مطلين على الواجهة

والقاعة سفلهم / والقاعتين على يمنه الداخل يعلوهم رواقين سفلهم ثلاث قيع من جملة منافع الحوش المذكور ومنافع ومرافق وحقوق مستجدين / الانشاء والعمارة على الصفة التى هو عليها الان وحدود اربع بالدلالة المذكورة الحد القبلى ينتهى للطريق وفيه الواجهة والباب/ المشترك الانتفاع والحد البحرى ينتهى بعضه لمكان الفراش وباقية لمكان المطوبسى والحد الغربى لما افرز منه وفيه المجاز المشترك/ الاستطراق وجميع الحصة التى قدرها عشرون فدانا طينا سواد من جملة الرزقة الطين السودا التى عبرتها ثلاثون فدانا الكاينة..."[١].

صورة من وثيقة صادر محكمة الباب العالي، سجل ٣٣١، وثيقة ٤٧٩، مؤرخة ٢٨ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨١٢م.

[١] محكمة الباب العالي، سجل ٣٣١، وثيقة ٤٧٩، ٢٨ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨١٢م.

وقد أوردت هذه المحكمة أهم الوثائق المتعلقة بتنظيم أمور الصناعة متمثلة في وثائق الكشف عن الأوقاف والمنشآت الصناعية المعينة كأوقاف، وتعيين شيوخ الطوائف المعنية بالصناعة وأهم ما أوردته ما يتعلق بالتنظيم المالي للصناعات متمثلة في الوثائق الخاصة بديوان الخردة، واختصاصات المحتسب في الصناعة.

٣. محكمة القسمة العسكرية:

نشأت محكمة القسمة العسكرية في بدايات العصر العثمانى بوصول القسام العسكري[١] عام ٩٢٧هـ/١٥٢٠م وأولى سجلاتها تبدأ عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م، وخصصت هذه الهيئة القضائية لقسمة التركات للعسكر من الأوجاقات واتباعهم وأيتامهم والسادة الأشراف والعلماء، كان مقرها فى المدرسة الظاهرية من جملة خط بين القصرين[٢] وتحديدًا بسوق الصاغة طبقًا لما ورد بإحدى الوثائق على النحو التالي:"... بمصر المحروسة بسوق الصاغة بالصف القبلي المقابل لعطفة قسمة العسكرية والتى صارت الان وكالة تعرف بوكالة الاطروش..."[٣]. وبوثيقة أخرى: "...بخط الصاغة داخل درب السلسلة المعروف بعطفة القسمة العسكرية..."[٤].

اختصاصاتها: تم تحديده من خلال عدة وثائق ورد نصها:"...كتابة التواجر المدة الطويلة والاستبدال والكتابة على الوقف بما له من الشروط..."[٥]، والوثيقة الأخرى"...كتابة كافة التصرفات المتعلقة بمحكمة القسمة العسكرية من ضبط تركات العساكر والسادات الاشراف وارباب العلوفات[٦] وايتامهم واتباعهم..."[٧].

تتعلق وثائق هذه المحكمة بتركات وعقود معاملات طوائف العسكر المشتغلين في الصناعات سواء كانوا ملاك للمنشآت الصناعية أو عملهم في الصناعات. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة مخلفات المرحوم جعفر البارودى بن حسين "...جدك الحانوت المعد لبيع البارود والرصاص والفتيل وغير ذلك بمصر المحروسة بخط الرميلة بالمحمودية بالباروديين المجاور لحانوت مصطفى البازرجي وحانوت حسن البارودى..."[٨].

---

[١] يكون له ديوان قاضي العسكر، حيث يقيد جميع المخلفات بأذنه منه فيضبطها الباشا بموجب ذلك القيد، ويكون لقاضي العسكر ٢٤ نيابة بداخل القاهرة فى كل منها نايب تركى (رومي) وقاضي المذاهب الأربعة وخدم لقاعتها، أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ٢٢٠.

[٢] عاطف محمد بيومى، "سجلات محكمة القسمة العسكرية ودورها فى الدراسات التاريخية والارشيفية من ٩٦١هـ – ١٢٩٢هـ/ ١٥٥٣م – ١٨٧٥م" (ماجستير، قسم مكتبات ووثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ١.

[٣] محكمة الصالح، دشت ٦٣، ص٣٣٧، ٤ ذى الحجة ١١٤٩هـ/ ٥ ابريل ١٧٣٧م.

[٤] محكمة الصالحية النجمية، سجل ٧٦، ص١٧٦، ق٥١٩، ٧ جماد الآخر ١١٠٣هـ/ ٢٥ فبراير ١٦٩٢م.

[٥] محكمة قوصون، سجل ٢٩٧، ق٦٠، ٥ صفر ١١٥١هـ/ ٢٥ مايو ١٧٣٨م.

[٦] علوفه: مرتبات نقدية يأخذها أعضاء الاوجاقات وظهرت فى الوثائق إشارات إليها وأربابها من مختلف العناصر وكانت تباع العلوفات على أيدى دلالين من رجال الاوجاقات المختلفة وادت زيادة بيع العلوفات على إقبال أهل الحرف من أصحاب الدخول المتواضعة ومن مختلف الحرف على شرائها لتكون مورده لتحسين أوضاعهم. وقد تسبب أرباب العلوفات الى مختلف الأوجاقات دون مشاركة فعلية في العمل العسكري، محمد بن أبي السرور البكري (ت بعد سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م)، "الروضة المانوسة في أخبار مصر المحروسة"، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى (القاهرة، ١٩٩٧م)، ١٠٤.

[٧] محكمة طولون، سجل ٢٢٤، ص ١، ق٢، غرة ربيع الثانى ١١٥١هـ/ ١٩يوليو ١٧٣٨م.

[٨] محكمة القسمة العسكرية، دشت ٥٨، ص٤٦٨، ١٢ ذى القعدة ١١٦١هـ/٣ نوفمبر ١٧٤٨م.

٤. محكمة القسمة العربية:

ترجع اولى سجلاتها إلى ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م[١]، وكان مقرها في المدرسة الكاملية[٢] بالنحاسين، كما ورد بالوثيقة"...مسجل ذلك بالمدرسة الكاملية بمحكمة القسمة العربية..."[٣].

اختصاصاتها: يمكن إجمال اختصاص هذه المحكمة في كتابة التواجر المدة الطويلة والاستبدال[٤]. وما يتعلق ببيع وشراء وعلى غايب[٥]. وقد أنشأت هذه المحكمة لتكون اختصاصاتها النظر فى الدعاوى والقضايا لأهل مصر من العرب بصفة خاصة على يد قاضيها القسام العربى، وهي تعطي دراسة تفصيلية عن تركات المتوفيين والإجراءات الإدارية التي كانت تتبع عند بيعها وقسمتها على مستحقيها، وهى تحوى ما كان تحوية التركه من أدوات مثل التى كانت تستخدم فى الحياة اليومية، والملابس والامتعة والمفروشات والحلى، والبضائع غير مباعة، فضلاً عن اعطاء معلومات عن اهل لذمة وتصرفاتهم من حيث البيع والشراء وضبط المخلفات الخاصة بهم، وكل ما يتعلق بامور غير المسلمين، وكان الاختصاص المكاني لها يشمل الديار المصرية كلها، واختصاصها النوعى لكافة المعاملات القانونية من بيع وشراء ووقف واستبدال وتمليك ومنازعات وطلاق وزواج، وأهم اختصاصاتها النظر فى التركات وتوريعها على المستحقين.

ومن أمثلة الوثائق التي ترجع الى هذه المحكمة، وثيقة حصر مخلفات المرحوم محمد كشك الريس بمصبغة السلطان ببين الصورين (السورين): "... العدة المعد لصناعة البصمجية وهى حلتين نحاس وماية قالب خشب وماية اوقه وثمانية وخمسون اوقه لبان وغير ذلك ..."[٦].

ثانيًا- محاكم الاخطاط:

انتشرت المحاكم فى القاهرة في العصر العثماني؛ لذا فقد خصصت مقرات متنوعة لمثل هذه الأخطاط. وكانت أعلى درجاتها مكانة وأهمية محكمة مصر المحروسة وتابعتيها بولاق ومصر القديمة، واعتبر قضاة الأخطاط فى القاهرة نواب لقاضي العسكر مصر الذي يصدر قرارات تعيينهم، وكان القاضي الحنفي هو رئيس القضاة في المحكمة[٧]. وكانت الحجج الصادرة من هذه المحاكم لها الصفة الشرعية للمعاملات التي تتعلق بالبيع والشراء والإيجار للمنشآت الصناعية وغيرها من المنشآت كما ورد في الوثيقة: "... هذه حجة صحيحة شرعية لأنه معتبره محرره شرعية سطرت بالمحكمة المطهرة الطولونية..."[٨] وكان توزيع المحاكم فى القاهرة توزيع

---

[١] حسن خليل محمد، "سجلات محكمة القسمة العربية دراسة أرشيفية دبلوماتية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ٧: ٢١.

[٢] مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية رقم (٤٢٨).

[٣] محكمة باب الشعرية، س٢٥، ص٦٥، ق٢١٩، ١٣ رمضان١٠٢١هـ/ ٠٧ نوفمبر ١٦١٢م.

[٤] محكمة قوصون، سجل ٢٩٧، ق٦٠، ٥ صفر ١١٥١هـ/ ٢٥ مايو ١٧٣٨م.

[٥] محكمة طولون، سجل ٢٢٤، ق٣، غرة ربيع الآخر ١١٥١هـ/ ١٩ يوليو ١٧٣٨م.

[٦] محكمة القسمة العربية، سجل١٢٨، ق٩٦٨، ١١ رجب ١١٧٦هـ/٢٦ يناير ١٧٦٣م.

[٧] للاستزادة عن قضاة المحاكم، عبد الرازق عبد الرازق عيسى، "القضاه فى مصر فى العصر العثماني"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم تاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٤)، ١٠٠.

[٨] محكمة طولون، سجل ٩، ص٢١، ق٧٥، ٧ ربيع الأول ٩٦٦هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٥٥٨م.

جغرافى قد سهل الإجراءات التنظيمية نظراً لكبر مساحة المدينة، وكان التنظيم فى الاختصاص المحلي بعدم الكتابه من حي لآخر ومن يخالف ذلك يطرد من عمله، وهذا ما لم يتم تنفيذه من الناحية الفعلية، وتغاضي النظر عن محل إقامة المتداعيين.

كانت الاختصاصات القضائية لقضاة الاخطاط تحدد وفقًا لما يأتي من مراسلات تنظيمية لمحاكم الأخطاط، فقد دُون في افتتاحية سجلات المحاكم الشرعية العثمانية مراسلات رسمية كتبت باللغة العربية أو اللغة التركية، مثلما ورد في إحدي الوثائق: "...مراسله شريفة من حضره المولى الاعظم والتحرير الافخم الاكرم العلامة العرب والعجمى موضح ما خفى عن الافهام وانكتم شيخ مشايخ الاسلام قاضي مصر المحمية الموقع خطه ادناه خطابا للسادة الكتاب بمصر المحروسة وبولاق القاهرة ومصر القديمة تعلمهم بعد السلام انكم من الان لا احد منكم يتعاطى كتابة التواجر المدة الطويلة ولا الاستبدال ولا الكتابة على الوقف بما له من الشروط ولا الفسيخ على الغايب ... ولا ما يتعلق بالقسمتين العسكرية والعربية ولا بالثبوت المجرد ولا الكتاب على المريض فأنما تعاطى ذلك كتب ارباب الطالبين به وكتبه القسمة العسكرية والعربية كل منهم يتعاطى ما يتعلق به والحذر من المخالفة..."[١]. وما ورد في مراسلات قاضي مصر المحمية إلى كتبة المحاكم بمصر المحروسة وببولاق وبمصر القديمة والقسمتين العسكرية والعربية تنظيم أمور المحاكم: (كتابة التواجر المدة الطويلة – الاستبدال – الكتابة على الوقف بما له من الشروط – المنح على الغايب)[٢].

نظرًا لتنظيم الأمور الإدارية والقضائية في المحاكم الشرعية، فأحيانًا يصدر قرار من القاضي الشرعي بوقف كتابة بعض المعاملات في محاكم الأخطاط على أن يقتصر كتابتها في سجلات الباب العالي أو القسمتين كما ورد في بوثيقة نصها: "...مراسله شريفة من شيخ الاسلام الناظر فى الاحكام الشرعية قاضي القضاة بمصر المحمية مضمونة باللغة التركية ان محاكم بولاق وباب الشعرية وباب الخرق وباب زويلة ومحكمة طيلون (طولون) ومحكمة قيصون (قوصون) وجامع الحاكم وجامع الزاهد وبرمشية ومصر عتيق ومحكمة الصالحية وقناطر السباع لا يكتب فيها استبدال اوقاف او اجازة طويلة ... وما يتعلق بالقسمتين ... والكشف على الاماكن من الاسبلة والمساجد وقسمة الاماكن ... وثبوت العمارات ولا تتعاطى تواجر أكثر من ثلاث سنوات..."[٣].

وفيما يلي، توضيح للمحاكم الشرعية الموزعة على أخطاط مدينة القاهرة ما ورد ذكره في المصادر التاريخية، وما وصل لنا وحفظ في دار الوثائق القومية، وذلك على النحو التالي:

أ. بيان بالمحاكم الشرعية العثمانية بمدينة القاهرة ومصر القديمة وبولاق:

أوضح الرحالة أوليا جلبي في كتابه "سياحتنامه" اختصاصات المحاكم الشرعية، وأوضح أن أختصاص ديوان قاضي العسكر يقوم بوظيفته القسام العسكري من قبل قاضي العسكر الأناضول بتقييد جميع المخلفات بأذنه منه فيضبطها الباشا بموجب ذلك القيد، ويكون لقاضي العسكر ٢٤ نيابة بداخل القاهرة فى كل منها نايب تركي (رومى) وقاضي المذاهب الأربعة وخدم لقاعتها فأولى النيابات وأعظمها في فترة القرن ١١هـ/ ١٧م:

---

[١] محكمة قوصون، سجل ٢٩٧، ق٦٠، ٥ صفر ١١٥١هـ/ ٢٤ مايو ١٧٣٨م.

[٢] محكمة طولون، سجل ٢٢٤، ص١، ق١، غرة ربيع الاخر ١١٥١هـ/ ١٨ يوليو ١٧٣٨م.

[٣] محكمة بولاق، سجل ٦٤، ص ١، غرة محرم ١١٣٣هـ/ ١ نوفمبر ١٧٢٠م.

(محكمة باب الخلق ثم محكمة المشهد الحسيني – ومحكمة باب النصر – محكمة باب القيسونية – المحكمة الجديدة بميدان الرميلة – محكمة الطولونية – محكمة باب الشعرية – محكمة درب الجماميز – المحكمة القديمة بسوق الدلالين – محكمة باب الحديد – محكمة خارج السور – محكمة بولاق – محكمة مصر العتيقة)[١].

وقد ورد فى فترة القرن ١٢هـ/ ١٨م مراسلة دونت في بداية صفحة سجل يرجع لمحكمة بولاق تنظم اختصاصات المحاكم الشرعية مكتوبة باللغة التركية نصه كما يلي: "... مراسله شريفة من شيخ الاسلام الناظر فى الاحكام الشرعية قاضي القضاة بمصر المحمية مضمونة باللغة التركية ان محاكم بولاق وباب الشعرية وباب الخرق وباب زويلة ومحكمة طيلون ومحكمة قيصون وجامع الحاكم وجامع الزاهد وبرمشية ومصر عتيق ومحكمة الصالحية وقناطر السباع لا يكتب فيها ... او استبدال اوقاف او اجازة طويلة ... وما يتعلق بالقسمتين... والاسقاط للرزق والكشف على الاماكن من الاسبلة والمساجد وقسمة الاماكن ... وثبوت العمارات ولا تتعاطى تواجر اكثر من ثلاث سنوات..."[٢]. وقد تكرر تحديد الاختصاص للمحاكم الشرعية مرة أخرى بعد عشرين عامًا وكان نصها:"...مراسلة شريفة من حضره سيدنا ومولانا المولى الاعظم الناظر فى الاحكام الشرعية والقسمة العسكرية قاضي قضاة يومئذ بمصر المحمية خطابا للكتبة بالمحاكم بمصر المحروسة وهم كتبه الباب العالى والديوان العالى ومحكمة الصالحية النجمية ومحكمة باب جامع الصالح ومحكمة قوصون ومحكمة طولون ومحكمة قناطر السباع ومحكمة باب الشعرية ومحكمة بابي سعادة والخرق ومحكمة جامع الزاهد ومحكمة بولاق ومحكمة القسمة العربية ومحكمة مصر القديمة ان لا احد يتعاطى كتابة المواد المتعلقة بالقسمة العسكرية لا من ضبط تركات ... ولا على تراض ولا على غير ذلك فيما بتعلق بالقسمة العسكرية مما يضبط تركات العساكر والسادات الاشراف وارباب العلوفات وايتامهم واتباعهم ومن يلوز بحكمه وقد عرفنا عاملناه بما يليق به..."[٣].

وقد ورد في بدايات القرن ١٣هـ/ ١٩م بيان بحاصل محاكم مصر المحروسة وبولاق والقاهرة (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م) وذلك على ما يبين فيه (محكمة جامع الصالح بباب زويلة – محكمة بابي سعادة والخرق – محكمة قناطر السباع – محكمة باب الشعرية – محكمة جامع الحاكم – محكمة الزاهد – محكمة الصالحية النجمية – محكمة مصر القديمة– محكمة بولاق – محكمة قوصون – محكمة طولون)[٤].

كما أوردت بعض الوثائق، أشارات تفيد إلى وجود محاكم أخطاط أخرى هي:

- **محكمة البرمكية:**"... المكان الكاين بخط مبرك النوق الصادر من محكمة البرمكية..."[٥].
- **محكمة الوزيرية:** "...بمصر المحروسة بخط باب الخرق داخل درب سعادة بمحكمة الوزيرية داخل درب الافقيهي..."[٦].

---

[١] أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ترجمة: محمد على عونى، تحقيق: عبد الوهاب عزام واحمد سعيد سليمان (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩م)، ٢٢٠.

[٢] محكمة بولاق، سجل ٦٤، ص ١، غرة محرم ١١٣٣هـ/ ١ نوفمبر ١٧٢٠م.

[٣] محكمة طولون، سجل ٢٢٤، ص ١، ق٢، غرة ربيع الثانى ١١٥١هـ/ ١٨ يوليو ١٧٣٨م.

[٤] محكمة الباب العالي، سجل ٣١٦، ق٢٤٠، ١٠ ذى القعدة ١٢٠٨هـ/ ٨ يونيو ١٧٩٤م.

[٥] محكمة القسمة العسكرية، سجل٩٣، ق ١٠٧/ ٣ ذى الحجة ١١١١هـ/٢١ مايو ١٧٠٠م.

[٦] محكمة القسمة العسكرية، سجل٢١٩، ق٦٩٠، ٢٨ شوال ١٢٠٦هـ/ ١٨ يونيو ١٧٩٢م.

- **محكمة الإزبكية:** "... هذا سجل محكمة الازبكية بمصر المحمية معد للوقايع الشرعية..."[١].
- بمحكمة جامع الغنامية (شاكر بن غنام)[٢].

ب. **المحاكم الشرعية لأخطاط القاهرة المحفوظة الآن في "دار الوثائق القومية بالقاهرة":**

١. **محكمة الصالحية النجمية[٣]:** كانت تقع بمدرسة الصالح نجم الدين أيوب[٤]، وكانت تعمل منذ العصر المملوكي، وكانت من أهم المحاكم فى القاهرة نظرًا لقربها من محكمة الباب العالي وقد حصلت منها على معلومات مهمة تخص بعض الصناعات، وجاء وذكر مكانها كالآتى:"السوق السفلى بظاهر الصالحية النجمية"[٥]. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة أسقاط حق الخواجا محفوظ بن احمد الاسيوطى من التجار بسوق الجملون للذمى قسطندي ولد الذمى سعد النصرانى الملكى من السادة التجار ببندر السويس المعمور "...طاحون معدة لطحن الزرنيخ والفوة والعرقسوس وما يتعلق بصناعة العطريات وغيرها الكاين بمصر المحروسة بخوخة الاوز بحارة النصارى بزقاق غير نافذ المشتملة على منافع ولواحق..."[٦].

٢. **محكمة طولون[٧]:** تقع بجامع طولون[٨] كما أفادت الوثيقة "...بمصر المحروسة بخط طولون بسوق التجار بظاهر المحكمة على يمنه السالك طالبا لسوق التلات..."[٩]، واغلب الوثائق المسجلة به الخاصة بصناعة النسيج على وجه الخصوص؛ وذلك نظرً لوقوعها قرب سوق الاحرمه الخاص بتجارة المغاربة. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع لهذه المحكمة شراء محمد الجربي الحايك فى الأحرمه من علي بن علي الحايك فى الأحرمه بحضور على بن الشيخ محمد السحيمي والحاج محمد بن عمر التازى ومحمد قاسباى الحايك كل منهم فى الأحرمه بسوق طولون بحضره محمد القوافي"...ثلاثة انوال خشب معدين لعمل الاحرمه من الاحد عشر نولا المفروشة وما هو تابع للثلاثة انوال بأرض القاعة المفروشة الكاينة بمصر بخط طولون بسويقة البن المجاورة لمكان السراجى عمر وذلك للشارع وفيه الباب..."[١٠].

٣. **محكمة الصالح[١١]:** كانت تعمل منذ العصر المملوكي ومقرها جامع الصالح طلائع[١٢] أمام باب زويلة"...محكمة جامع الصالح بباب زويلة..."[١٣]. وأهميتها تمثل فى موقعها خارج أبواب القاهرة والمؤدي إلى

---

[١] دشت، محفظة ١١٧، ١٠١٠هـ/ ١٦٩٩م، سلوى ميلاد، الوثائق العثمانية دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالى، (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٢)، ٥٩.

[٢] دفترخانة وزارة الأوقاف، وقف الأمير حسن كتخدا عزبان مصر بن الأمير خليل عزبان الشهير بالرزاز، ٦رمضان ١١٤٨هـ/ ١٩ يناير ١٧٣٦م، الموثقة من محكمة الجامع القوصونى بتاريخ ٨ ذي الحجة ١١٤١هـ/ ٤مايو١٧٢٩م.

[٣] اولى سجلاتها تبدأ عام ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م.

[٤] مسجل أثر في عداد الآثار الإسلامية والقبطية رقم (٣٨).

[٥] محكمة الصالح، س١٩، ص٤، ق٤، ١٣ محرم١٠٢١هـ/ ١٥ مارس ١٦١٢م.

[٦] محكمة الصالحية النجمية، سجل ٥٠٩، ق٧٨، ٢٢ جماد الأول ١١١٠هـ/٢٥ نوفمبر ١٦٩٨م.

[٧] اولى سجلاتها ترجع إلى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م.

[٨] مسجل اثر في عداد الآثار الإسلامية والقبيطة رقم (٢٢٠).

[٩] محكمة طولون، سجل ٢٢٥، ق٥٠١، ٤ ربيع الأول ١١٥٨هـ/ ٥ أبريل ١٧٤٥م.

[١٠] محكمة طولون، سجل٢٢٨، ق٧٢٣، ٢٢ شعبان ١١٧٠هـ/ ١١ مايو ١٧٥٧م.

[١١] اولى سجلاتها يرجع الى عام ٩٥٣هـ/ ١٥٣٨م.

[١٢] مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية اثر (١١٦).

[١٣] محكمة الباب العالي، سجل ٣١٦، ق٢٤٠، ١٠ ذى القعدة ١٢٠٨هـ/ ٨ يونيو ١٧٩٤م.

منطقة الخيامية وقريبًا من القربية. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة أن أجرت المصونه عطيه خاتون بنت مراد من ذريه السلطان فرج بن برقوق إلى الخواجا محمد الزرقاني البكري بن الخواجا عبد الوهاب "...الطابونة المعدة لصناعة الخبز وبيعه الكاينة بمصر المحروسة بخط باب زويلة المجاورة للسور ولحانوت المطبقانى وللربع الذى جوارها بشهادة "... الملتزمين الدخاخنية والمتكلمين على طايفة الفرانين..."[١].

٤. **محكمة قوصون**[٢]: تقع هذه المحكمة فى جامع قوصون[٣] بالسروجية كما ورد في الوثيقة "... محكمة باب الجامع القوصونى..."[٤]، وأتى بها معلومات مهمة عن صناعة السروج ونشاط العسكر في الصناعات بالقاهرة، فضلا عن معلومات تخص منطقة المدابغ القديمة وصناعة العقادة. ومن أمثلة الوثائق التى ترجع لهذه المحكمة شراء محمد بن منصور العدوي العقاد من عبد اللطيف المسليلي العقاد"...العدة المعدة لصناعة العقادين الموضوعة بالحانوت الكاينة بمصر المحروسة بخط الشوايين جوار حانوت جاد الله المراياتي ولحانوت رجب الخلدجي تجاه قهوة الحمارية على يمنه السالك من الشوايين طالبا عطفة الكعكيين والغورية وهى ازرار وعراوى وحرير وكرافي وملفات وقواعد وعنبر مصنوع ومكتات وغير ذلك المعلوم عندهم شرعا بمبلغ فضة انصاف عددية معاملة تاريخه بالاقطار المصرية الفا نصف اثنان وخمسماية نصف وخمسة واربعون نصفا فضة الثمن المذكور على حكم الحلول..." [٥].

٥. **محكمة الحاكم**[٦]: تقع في جامع الحاكم[٧] داخل القاهرة تقع بجامع الحاكم، فقد ورد تفصيل لموقعها داخل الجامع كما أورده الرحالة اوليا جلبي في وصف جامع الحاكم: "...تحول وسط الجامع طريقا بين باب النصر وباب الفتوح وفى صحن الجامع محكمة..."[٨]، والمحكمة تعطى معلومات مهمة عن الناحية التجارية بشارع باب النصر وعن الشوام والأروام القاطنين بالمكان، وعن الوكالات الموجودة بالمكان ونقل البضائع، فضلًا عن المعلومات الخاصة بصناعة النسيج خاصة الحرير والصوف. كما ورد في وثيقة تأجير رمضان بن حسن الشهير بالكريشانى الفتال فى الحرير لمصطفى بن خليفة الشامى الفتال في الحرير "...قاعة معدة لفتل الحرير بمصر المحروسة داخل حارة الجوانية براس المزمكى وما بها من الاربعة دواليب جارية حجرية واربعة رواضع ومده ودواره وثمانية جلوخ وثمانية دسوت فارغه شامي مستعمل وستة دسوت فارغه مزوى كاملين العدة والالة صالحين لفتل الحرير وميزان وسنج نحاس قدرها الف درهم معدن لوزن الحرير ولذلك شهره فى محله تدل عليه..."[٩].

---

[١] محكمة الصالح، سجل ٣٤٢، ص٦٠٣، ق١٥٣٧، ١٨ صفر ١١١٧هـ/ ١٠ يونيو ١٧٠٥م.

[٢] أولى سجلاتها يرجع الى عام ٩٦٤هـ/ ١٥٥٦م.

[٣] مسجل أثر في عداد الآثار الإسلامية والقبطية رقم (٢٠٢).

[٤] محكمة القسمة العسكرية، سجل٢٢٧، ق٥٢، ٢٥ رجب ١٢١٢هـ/ ١٢ يناير ١٧٩٨م.

[٥] محكمة قوصون، سجل ٢٨٩، ق ١٣٠، ١٤ ذي القعدة ١١٢٧هـ/ ١٠ نوفمبر ١٧١٥م.

[٦] أولى سجلاتها يرجع الى عام ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م.

[٧] مسجل اثر في عداد الآثار الإسلامية والقبطية رقم (١٥).

[٨] أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ٢٧٦.

[٩] محكمة الحاكم، سجل ٥٧٣، ص٣١١، ق١٠٤٧، ٢ ذي الحجة ١١١٩هـ/٢٣ فبراير ١٧٠٨م.

٦. محكمة الزاهد[١]: من المحاكم المهمة التي تقع بجامع الزاهد[٢] بخط باب الشعرية "المقسم المبارك" خارج القاهرة في الطريق المؤدى إلى بولاق، وقرب باب البحر ومنطقة الأزبكية وضواحي مصر البحرية، كما ورد ذلك في الوثيقة "... محكمة جامع الوالى العابد سيدي احمد الزاهد..."[٣] وهي تحوي توثيقات مهمة عن صناعة النسيج التي كانت تتم بمنطقة الحسينية نظراً لقربها للمكان، فضلاً عن صناعة المعاصر وهي أولى المحاكم خارج القاهرة من الناحية الشمالية خارج باب الفتوح. ومن امثلة الوثائق التي ترجع لهذه المحكمة اشترى حجازي بن احمد من عبد الرحمن بن عبد السلام "...العود الخشب الكامل العدة والجنزيرة واللولب والقنطار وصفيرين والقامة وماوردات وحجرين كبار وقاعدتين وهرميس وهوديتين المعد ذلك لعصر الزيت المبارك الموضوع بالمعصرة الكاينة بمصر المحروسة بخط الجبرونى قريب من مقام سيدي الجبرونى وحوش الميري..."[٤].

٧. محكمة باب الشعرية[٥]: كانت فى جامع المحكمة بخط باب الشعرية على رأس الشارع المقابل لوكالة الزيت وصولاً إلى سوق الجراية ورقعة الغلال[٦] وقد ورد توضيح لموقعها "... بمصر المحروسة بخط باب الشعرية داخل درب الخواجى ... جوار محكمة باب الشعرية..."[٧]. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة أن اشترى نور الدين بن جوشر السدار من شقيقه بدر الملاح"...مكان بخط المقسم المبارك المجاور للصهريج المعروف بالشهابى المشتمل على واجهة بحرية مبنية بالحجر الفص النحيت الأحمر بها بابان احدهما مربع يغلق عليه فرده باب خشبا يدخل منه الى قاعة أرضية بها دواره خشب معده لسدا الغزل ونول خشب كامل العدة والالة وكرسى واحد وسلم مرافق وحقوق...."[٨].

٨. محكمة قناطر السباع[٩]: كان مقرها جامع برد بك بمنطقة السيدة زينب فيما بين قره قول والخليج الحاكمى وقد ازيل هذا الجامع عام ١٢٨٠هـ/ 1864م[١٠]. قد أوردها البكري في كتابه " كشف الكربة" عن موقع المحكمة: "...جلس فى كوشك لطيف يشرف على مأذنة المدرسة البردبكية التى بها محكمة قناطر السباع..."[١١]، وبوثيقة توضح موقعها على وجه الدقة "...بمصر المحروسة بخط قناطر السباع بالدرب الجديد تجاه الممشاه المتوصل

---

[١] أولى سجلاتها يرجع إلى عام ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م.

[٢] مسجل بقاياها في عداد الآثار الإسلامية والقبيطة اثر رقم (٨٣).

[٣] دفترخانة وزارة الأوقاف، حجة ٢١٢٤، وقف السيد عبد الفتاح الجوهري، الصادر من الباب العالي والمؤرخة غرة ربيع الثاني ١٢٠٧هـ/ 26 نوفمبر ١٧٩٢م.

[٤] محكمة الزاهد، سجل ٦٨٦، ص٦١٨، ق١٢٧٦، ٤ ذي الحجة ١١٢٢هـ/ ٢٣ يناير ١٧١١م.

[٥] اولى سجلاتها يرجع الى عام ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م.

[٦] علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٣، ٧٥.

[٧] محكمة باب سعادة والخرق، س٤٢١، ص١٠٧، ق٢٥٧، ١٤ جماد الآخر ١١٦٠هـ/ ٢٢ يونيو ١٧٤٧م.

[٨] محكمة باب الشعرية، س٤٨، ك٢٠٨، ص١٣٤، ق٣٧٧، ١٧ رجب ١١٠٧هـ/٢٠ فبراير ١٦٩٦م.

[٩] أولى سجلاتها يرجع الى ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م.

[١٠] على مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ١٠١.

[١١] البكري، كشف الكربة في رفع الطلبة، ٣٢١.

منها الى المحكمة قديما..."[١]. ومن امثلة الوثائق التي ترجع الى هذه المحكمة وقف المصونة عايشة خاتون بنت عبد الله البيضا معتوقه زوجها الامير ابراهيم كتخدا الدفتردار "...طابونة كان اصلها طاحون كاينة بخط قناطر السباع المشتملة على زلاقة ومنبع نار ودهليز ومسطبة وزلاقة وقاعة عجين الجارى اصلها فى وقف الدشيشة الكبرى ..."[٢].

٩. محكمة البرمشية[٣]: كانت في جامع البرمشية بين عابدين وباب اللوق كما أفادت الوثيقة: "... محكمة مدرسة البرمشية بمصر..."[٤]، محكمة فقيرة فى معلوماتها ولم يتحصل منها على معلومات ذات اهمية لموضوع المنشأت الصناعية نظراً لكونها محكمة على أطراف المدينة. ومن امثلة الوثائق التي ترجع الى هذه المحكمة التعريف بتخصص جديد لطايفة الخراطين كما ورد في النموذج:"... شيخ طايفة الخراطين الخرازين..."[٥].

١٠. محكمة باب سعادة والخرق[٦]: كانت تقع في ميدان باب الخلق، كما ورد في الوثيقة"...مكان بخط باب الخرق علو المحكمة المتوصل اليها من الباب الذى يمين الحوض الذى هناك وبين المحكمة..."[٧]. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة:"... بمصر المحروسة خارج باب زويلة والخرق بخط معمل الزجاج بقنطرة الامير حسين داخل درب حليفا المعروف قديما بدرب ام طبق ..."[٨].

١١. محكمة مصر القديمة[٩]: من أقدم المحاكم الشرعية التي عملت بمصر وذلك عام ٩٣٤هـ/ 1528م، وكان أول عملها في الجامع الجديد الناصري، ثم انتقلت إلى مسجد الشيخ حسن السويدي[١٠] بخط حمام جمدار" ...محكمة جامع السويدى الشرعية بمصر القديمة..."[١١]، وهي تحوى على معلومات مهمة عن تنظيم الحرف بأخطاط مصر القديمة ولاسيما فيما يخص القمح، وأعطت معلومات مهمة عن صناعة الفخار والطواحين والأفران. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة منصور الشهير بالعجاوي المدولب الكيال بساحل الغلال باع الى شيخ العرب الحاج عثمان كشك الجزيري"...وكالة بمصر القديمة بخط حمام جمدار والربع علوها وتعرف الان بالجبلة والحوانيت بظاهرها والحانوت التى بظاهر الوكالة والتى صارت الان مصبغة والحاصل بظاهرها من جملة حواصل الوكالة ويتوصل للحاصل المذكور من داخل الوكالة..."[١٢].

---

[١] محكمة القسمة العسكرية، سجل٢٣٥، ص ، ق٥٦، غرة شوال ١٢١٧هـ/ ٢٤يناير ١٨٠٣م.

[٢] محكمة قناطر السباع، سجل ١٥٠، ص٩٣٠، ق١٩٠، ٢٧ رمضان ١١٧٩هـ/ ٨ مارس ١٧٦٦م.

[٣] أولى سجلاتها يرجع إلى عام ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.

[٤] محكمة باب سعادة والخرق، س٤١٤، ص٢٩٠، ق٤٩٩، ١٠ محرم ١١٤٤هـ/ ١٣ يوليو ١٧٦٥م.

[٥] محكمة البرمشية، سجل ٧١٧، ص ن ق١٣٥، ٢٤ شوال ١١١٧هـ/ ٧ فبراير ١٧٠٦م.

[٦] أولى سجلاتها تبدأ عام ٩٨٨هـ/ ١٥٨٩م.

[٧] باب سعادة والخرق، س٤١٥، ص٢٩٧، ق٦٦٣، ١٠ ذى الحجة١١٤٥هـ/ ٢٣ مايو ١٧٣٣م.

[٨] محكمة باب سعادة والخرق، س٤٢٨، ص ، ق٨٧١، ٢٧ جماد الثاني ١١٧٥هـ/ ٢٢ يناير ١٧٦٢م.

[٩] أولى سجلاتها تبدأ عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م.

[١٠] مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية أثر (٣١٨).

[١١] حجة مستخرجه رقم ١٢١٠ بمحكمة مصر القديمة.

[١٢] مصر القديمة، س١١٤، ق٤٣، ٨ محرم ١٢١٤هـ/ ١١ يونيو ١٧٩٩م.

١٢. **محكمة بولاق**[١]: كانت تعقد في جامع القاضي يحيى زين الدين زكريا الاستدار ببولاق[٢]، وكان لها نشاط منذ العصر المملوكي كما يذكر بن إياس " فقد كان بها قاضى بولاق فى جامع زين الدين الاستادار"[٣]، وتعد سجلات هذه المحكمة من أهم السجلات التي تعطي معلومات عن تمركز صناعات في منطقة بولاق، وعن الناحية التجارية، فضلآ عن كونها المحكمة الشرعية الوحيدة هناك. ومن أمثلة الوثائق التي ترجع إلى هذه المحكمة وقف سنان باشا "...جباسة بموردة البورى تجاه حوانيت الحدادين والربع الذى يعلوها المشتملة على فرن معد لحرق الجبس ودار دواب وحواصل وبئر ما معين وحوض...تم ترميم الجباسة بشهادة المعلمين المهندسين العارفين بالأبنية وعيوبها والاراضي وذرعها وقيمتها واقرارهم ان الدار للواجهة التى بها باب الجباسة معيب سقط بعضه والاخر مشرف على السقوط وهو مستحق للهدم فانه ان سقط غفلة فانه يضر بالمار..."[٤].

١٣. **محكمة نور الظلام:** تحتوي هذه المجموعة الأرشيفية علي وثائق خاصة بالتعاملات التجارية وكافة التعاملات الاخري والتى تم تجميعها من جميع المحاكم ومن جميع أخطاط القاهرة، لتمثل وحدة أرشيفية تتدرج تحتها الوثائق المفردة[٥].

ج. محاكم ضواحي القاهرة: هناك ما يشير إلى وجود محاكم ضواحي بالإضافة الى محاكم الأخطاط، إلا إنها لم تصل لنا في صورة متكاملة أرشيفية، وتم الإشارة اليها من خلال وثائق معاملات واردة في المحاكم الأخري.

وتمثل محكمة الضواحي[٦] من المحاكم المهمة التي مارست عملها قبل ٩٣٨هـ/ ١٥٣١م أى مع محاكم العاصمة، وكانت تابعة إشراف قاضي عسكر افندي.

ومن خلال استقراء الوثائق، يمكن تتبع المحاكم وهى على النحو التالي:

١. **محكمة بركة الحاج.**
٢. **الحاكم الشرعي بناحية الوايلي**[٧].
٣. **محكمة كفر الاشراف:** ورد بها وصف لأماكن في ناحية كفر الجاموس بضواحي مصر البحرية، وناحية كفر بركة الحاج الشريف المصري[٨].
٤. **محكمة ناحية قليوب:** حجة شرعية مسطرة من محكمة ناحية قليوب مؤرخة ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م[٩].

---

[١] أولى سجلاتها تبدأ من عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م

[٢] مسجل أثر في عداد الآثار الإسلامية والقبطية رقم (٣٤٤).

[٣] بن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ١٤٩

[٤] محكمة بولاق، سجل٦٢، ص٣٢٢، ق٩٤٤، ذي القعدة ١١٢٢هـ/ ١ يناير ١٧١١م.

[٥] يبلغ عدد المحافظ في هذه المجموعة نحو ٤٣٠ محفظة وبكل محفظة مجموعة وثائق مفردة متراوحة في العدد والموضوعات، والفترة الزمنية.

[٦] الضواحي البحرية خارج مدينة القاهرة: (جزيرة الفيل – بركة الحاج الشريف – المرج – الزيات – شبرا الخيمية – الزاوية الحمرا – دمنهور – بلقس – أميرية – منية رصد – قبة الغوري – منية الحلفا – كوم السمن – بهتيت – كوم الهوي – منرطاي)، إيمان أبو سليم، "متكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي منذ أوائل العهد العثماني في مصر حتى أواسط القرن الحادي عشر"، مجلة الروزنامة، العدد الثامن ٢٠١٠م، ٨٠ – ٨٢.

[٧] أيمان أبو سليم، متكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي، ٨٠ – ٨٢.

[٨] محكمة القسمة العسكرية، دشت ٦٨، ص٢٥٣، ١٨ جماد الثاني ١١٧١هـ/٢٦ فبراير ١٧٥٨م.

[٩] محكمة الصالحية النجمية، دشت ١٠٥، ص٥٧٥، ٥ جماد الأخر ١١٠١هـ/ ١٥ مارس ١٦٩٠م.

٥. **محكمة الضواحى البحرية:** حجة مسطرة من محكمة الضواحي البحرية سجل بها أراضي ببركة الحاج بقليوب[١]، وبحجة شرعية أخري "...الحجة الشرعية المسطرة من الضواحى البحرية..." المؤرخة في ١٢ ربيع الأول ١١٠٧هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٦٩٥م[٢].

٦. **محكمة ناحية القبة:** حجة مسطرة من محكمة ناحية القبة بضواحي مصر البحرية ١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م[٣].

٧. **محكمة جزيرة الأفيلة:** الحجة من محكمة جزيرة الأفيلة بضواحي مصر البحرية في ١٣ شعبان ١١١٣هـ/٢٠ شعبان ١١١٤هـ[٤] – ١٢ يناير ١٧٠٢/ ٨ يناير ١٧٠٣م.

٨. **محاكم جنوب القاهرة:** وردت عدة وثائق تفيد بوجود مقر محكمة شرعية لمدينة منف العليا كما ورد فى الوثيقة"...الدار جوار معصرة العشماوى والمسجلة **بمحكمة منف العليا الشرعية...**"[٥].

ثانيًا– السياقات التي تتعلق بالمنشآت الصناعية، من واقع سجلات المحاكم الشرعية بمدينة القاهرة وتتمثل في النقاط التالية:

تمثل وثائق[٦] سجلات المحاكم الشرعية تطبيق لإجراءات قضائية وتشريعية وفقهية توثق[٧] وفق لضوابط علم الشروط[٨]، وتدون في سجلات[١] أو تكون وثائق مفردة، فمن خلال الاطلاع عليها يستطيع الباحث تتبع أمور الصناعات وذلك للدور الذي تلعبه المحاكم في مجال الاقتصاد الصناعي.

---

[١] محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٠٣، ص، ق٣٧٩، ٢٨ صفر ١١٢٥هـ/ ٢٥ مارس ١٧١٣م.

[٢] محكمة بولاق، سجل ٦١، ص٥١١، ق١٢٩٢، ٨ جماد الأخر ١١١٩هـ/ ٥ سبتمبر ١٧٠٧م.

[٣] محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٦٧، ص١٦٨، ق٢٥٨، ٢٨ جماد الأول ١١٦٨هـ/ ١١مارس ١٧٥٥م.

[٤] محكمة بولاق، سجل ٦٢، ص٣٩٠، ق١١٤٠، ٦ شوال ١١٢٣هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧١١م.

[٥] محكمة الباب العالي، سجل ٢١٥، ص٨٩، ق١٨١، غرة رجب ١١٤٥هـ/ 17ديسمبر ١٧٣٢م.

[٦] تعريف الوثيقة: المعنى اللغوي يعنى كل ما يكتب ويعتد به مع اختلاف نوع الحامل مثل الآثار والنقوش والكتابات وشواهد القبور والمسكوكات والأدوات اليومية والملبس، ومن الوثائق أيضًا المخطوطات والكتب الصحف. والمعنى الثاني له أن يكون هناك وثائق تخلو من الكتابة، فالشريعة الإسلامية لم تنص على ضرورة كتابة أي وثيقة لأثبات الحقوق إلا في حالة الدين، وبإجماع الفقهاء فلا يعتد بالوثيقة المكتوبة على أنها من وسائل الإثبات أمام القاضي لأنها قد تزور فلا يقبل بها القاضي إلا بوجود شهادة شفوية من الشهود العدول إثبات الحقوق، سالم الألوسي، "علم الشروط والوثائق والسجلات في] الحضارة العربية"، مجلة المجمع العلمي، مج ٥١, ج ٢،١، (العراق: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٤)، ١٩٤ –١٩٥.

[٧] **التوثيق:** صناعة جليلة تحتوي على ضبط أمور لناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء المسلمين وأموالهم والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم، بن فرحون، ت٧٩٣هـ، "تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج أحكام مصر"، (القاهرة: المطبعة الشريفة، ط١، ١٣٠١هـ)، ج١، ١٨٨، محمود عويس، قواعد كتابة الوثائق، ٥.

[٨] **علم الشروط:** ذكره حاجى خليفة بانه الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات بعض مبادئه مأخوذة من الفقه وبعضه من علم الإنشاء وبعضها من الرسوم والعادات، مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، ج٢، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا (إسطنبول: وكالة المعارف بإسطنبول (١٩٤١م= ١٣٦٠هـ) – (١٩٤٣م= ١٣٦٢هـ)، ١٠٤٥، وقد ظهر علم الشروط أو علم الوثائق والسجلات مع تطور المعاملات بهدف توثيق إثبات التصرفات القانونية للأفراد لتسهيل المعاملات، وقد وضع أصحاب الشروط صيغاً نموذجية لتكون صيغ دالة على التصرف القانوني من بيع وشراء وإقرارات بمختلف أنواعها ووضعت نماذج الوثائق مصحوبة بأسماء الأشخاص والأماكن والتاريخ والمبلغ والشهود وعلى كاتب الوثيقة اختيار النموذج الذي يتوافق مع نوعية التصرف، سالم الألوسي، علم الشروط والوثائق والسجلات في الحضارة العربية، ص١٩٧، ونظرًا لكون نصوص الوثائق دائما متغيره في مظهرها وموضوعاتها حتى داخل السياق الواحد، فقد حرص علماء الشروط على التأكيد على بناء وكتابة الوثائق على أحوط الوجوه والابتعاد عن الصيغ المختلفة فيما بين أصحاب المذاهب الواحدة لذلك أورد في الشروط نموذج لكافة التصرفات وفروعها حتى يستطيع الكاتب أن يستخرج النموذج الى يناسبه مع التصرف المراد كتابته بين اطراف التصرف.

ويمكن إجمالًا التعرف على المحاور الرئيسة التي تتعلق بالمنشآت الصناعية من خلال الوثائق في النقاط التالية:

١. **ذكر القاب الصناع في الوثائق طلبقًا لقواعد علم الشروط:** وذلك من خلال كتابة اسم الشخص وما يناسبه من الألقاب وفق لديانته سواء كان مسلمًا أم ذميًا أو إفرنجيًا فيذكر اليهودي بأنه رباني أو قراء، والنصراني يعقوبي او ملكي، ثم يذكر صنعته والمكان الذي يقيم فيه[٢] وقد ظهر هذا بشكل متكرر في الوثائق مثل: "...الذمي يوسف بن موسى بن عبد الله اليهودى الربان الملتزم بمعمل النشادر..."[٣]. وقد تحدد صفة الصانع بذكر أسمه واسم ابيه وجده ولقبه وقبيلته والبلد التي أتي منها وصناعته، بحيث لا يختلطان على غيرهما من الأشخاص[٤] مثل: "...سليمان بن محمد المعروف بالصعيدى الخبازين ويعرف بالبقسماطى..."[٥].

وقد اختلف علماء علم الشروط في ذكر صفة الصانع مقرونه باسم الشخص؛ وذلك لأنه لا يعتبر كتابة الصنعة تعريف للشخص، فيذكر الطحاوي أن كتابة الصناعات هي حلية للكتابة، وهي لا تدل على اسم أو نسب، بل هى نوع من المبالغة في التعريف.[٦] وأن من آداب كاتب الوثيقة أن يعرف مقادير الناس وينزلهم منازلهم ويكتب لكل شخص ما يناسبه من الألقاب اللائقة ثم يذكر صنيعهم وأماكن التي يقيمون بها[٧]، وهذا ما ظهر في نموذج الوثيقة "... رمضان بن عبد الواحد الاهوانى بخط الاهوانيين..."[٨].

٢. **نوع الوثيقة" نوع التصرف" من بيع، شراء، هبة شرعية، استبدال[٩]:** ومن خلال حصر نوعية التصرف نستطيع الوقوف على نشاط أيًا من إحدي هذه المعاملات، بل وأيًا من المنشآت عن الأخرى،

---

[١] **السجل:** محضرة يعقده القاضي يثبت فيه الحكم القضائي بعد أثبات حضور الطرفين وما جرى بينهما من إقرار وإنكار وحكم بالبينة وقيل أن المكتوب هو المحضر، فاذا أجاب الآخر وأقام البينة فهو التوقيع، وحكم القاضي هو السجل، محمد عمارة، "قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية"، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٣م)، ٢٨٠.

[٢] محمود عويس محمد عويس، "قواعد كتابة الوثائق العربية أصولًا ونسخًا دراسة مقارنة"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المكتبات الوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١١)، ٥.

[٣] الحاكم، س٠٠٠١٠٦–١٠١٣، ص٦٨، ق٢٠٩، ربيع الأول ١٠٠٦هـ/ أكتوبر١٥٩٧م.

[٤] أنصاف عمر مصطفى، "دراسة في صيغ الوثائق الخاصة في مصر في القرن ١٠هـ ومدى مطابقتها لعلم الشروط" (رسالة دكتوراه، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م)،٨٧.

[٥] الصالحية النجمية، س٠٠٠١٢٣–١٠١٢، ص٥٠، ق١٤٨، ذي الحجة١٠١٥هـ/ مارس ١٦٠٧م.

[٦] أحمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م، الشروط الصغير مذيلًا بما عثر عليه من الشروط الكبير، جزأن، تحقيق روجي أوزجان، بغداد، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٤م، ج١، ٧ ، الصانع: هو صاحب الصنعة والحرفة اليدوية ولتخصص الأشخاص يضاف لفظ الصنعة الى الاسم مثل الفواخيري، المعصراني، حسن الباشا، الفنون الأسلامية والوظائف، ج٢، ٦٨٩، الصّناع: هم من يصنعون بأيديهم – (و علمناه صنعه لبوس)، محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الأسلامية، ٣٣٤.

[٧] تقي الدين الأسنوي، الجواهر الضوئية في خلاصة الوثائق المنهاجية، مخطوط بمشيخة الأزهر رقم ٣٠٥ صعايدة رقم ٣٩٩٥٦ فقه عام، ورقة ٩٨، وجه.

[٨] القسمة العربية، س٠٠٠٣١١–١٠٠٤، ص٣٢١، ق٤٩٦، محرم١٠٩٤هـ/ ديسمبر١٦٨٣م.

[٩] هو تبديل العين الموقوفة بعقار آخر أو بمبلغ من المال ويضم العقار الجديد أو مبلغ المال الى جملة الموقوفات، مع خروج العين الموقوفة من دائرة الوقف لصالح الطرف الآخر، وهو أسلوب انتفاع اقتصادي الهدف الحفاظ على الحالة المعمارية للموقوفات، وذلك بهدف الحفاظ على العين الموقوفة للابد وذلك بفعل الإهمال الذى أصاب الموقوفات والتي أصبحت توصف بأنها " خربة مسلوبة المنفعة" واصبح الاستبدال محاولة فقهية للتغلب علي عدم بيع الوقف والحفاظ على مصادر الريع الخاصة بالأوقاف، ورغم هذا تحول الاستبدال الى سبيل شرعي للانقضاض على الوقف والاستيلاء عليه فأصدرت الفتاوى التي تبيح هذا مثل فتاوى التمرتاشي والتي ترجع

وبالتالي الوقوف على الصناعات الرائجة والتي بدأت في التدهور وارتباط ذلك بنوعية المنشآة. ومن أمثلة المنشأة الصناعية التي تم استبدالها ما ورد فى مستند استبدال معصرة بحضور الجناب العالي القضائي زين الدين عبد البر الشهير نسبه الكريم بابن عوض عين أعيان السادة الكتاب بالديوان الشريف، فقد استبدل علاء الدين بن عبد العزيز بن على الشعير بن مهنا معصرة كاملة أرضًا وبنا ظاهر القاهرة المحروسة بخط الصليبة الحسينية جوار جامع كمال الجارية فى وقف المرحوم بدر الدين بن مهنا المعصراني وقد شرط فى كتاب الوقف لنفسه الادخال والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل وكان قد استبدلها بمبلغ من الذهب السلطاني الجديد السليماني ١٥٠ دينار[١]. ومن أمثلة الوثائق التي تفيد بالتملك عن طريق الهبة الشرعية للمنشآة الصناعية مثلما ورد في وثيقة تمت بحضور عاشور شيخ طايفة المهندسين بمصر المحروسة ما كان نصه: "...الحاج احمد بن شعبان شيخ طايفة الجباسين بمصر وهب معتوقه سعيد بن عبد الله الغورى الجنس وجوهر بن عبد الله العرباوى الجنس بقيمه النصف قشه الجباسة الكاينة بمصر المحروسة بخط باب الشعرية ببين السيارج المشتملة على عشرون حمار وثلاثة اثوار ومركب موضوع ببحر النيل المبارك معد لشيل الجبس وجاروف وكاسورين وشكاير وغرابيل والى جوهر النصف وهو قشة الجباسة الكاينة بخط الرميلة جوار حمام المشتملة على جملين وعشرون حمار وثلاث اثوار ومركب موضوع ببحر النيل معد لشيل الجبس...[٢]".

٣. **وصف المنشأة "نوعية التصرف:** اعتاد كتاب الوثائق عند كتابة المبايعة لمكان تحديد المكان مع ذكر الجدران المختصة بالعقار ومداخله وذكر محله من المدينة، وأن يحدد بالجهات والحدود الأربعة. الأمر الذي يمدنا بصورة تقريبية لموقع ومراكز تجمع هذه المنشآت، فضلًا عن تحديد الواجهة الرئيسة. وهي المنشآة أو قطعة الارض، فيتم تحديد المكان وذكر حدوده، وما إذا كان هناك جدار مشترك، وقد يذكر مساحتها مقاسة بالأذرع، والعدد والأدوات المستخدمة بها، وقد حدد الطحاوى انه قد تكتب صيغة بحدودها وارضها وبنائها[٣]. مثل ما ورد في وصف جباسة "...خربة كشف سماوي أصلها قطعة ارض مفروش بالانشاب وصارت جباسة بمصر المحروسة بخط الازبكية بالعتبة الزرقا قريب من كوم الشيخ سلامة السماك المشتملة على باب يدخل منه الى قطعة ارض ساحة كشف سماوى بها معالم جباسة متخربة الان الى ذرعها طولا ثلاثة وثمانون ذراعا وعرضا اثنان وعشرون ذراعا بذراع العمل المعتاد ومنافع وحقوق..."[٤]. ونموذج وثيقة أخري تصف مدبغة جارية فى وقف صفية خاتون والده السلطان محمد الثالث"...خلو المدبغة وحق الجلوس والحاصل بجوارها الكاين ذلك بالمدابغ الجديدة المشتملة على حوش وحجرين وثمانية ادنان فخار وستة سبل الجير برسم عمل الجلد مفروش بالبلاط اكلدان

الى ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٦م، محمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي، فتاوى التمرتاشي، رقم ٦٢٤٠، المذهب الحنفي، مكتبة جامعة الملك سعود.

[١] الحاكم، س٦، ص٦٤، ق٢٤٧، ١٣ شوال٩٦٨هـ/ ٦ يوليو ١٥٦١م.

[٢] محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٢٥، ق٨٩، غرة صفر ١١٣٩هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٧٢٦م.

[٣] أنصاف عمر، "دراسة في صيغ الوثائق"، ٨.

[٤] حجة ٥٨٨، وقف المصونة نفيسة بنت مصطفى الجباس، صادر الباب العالي، مؤرخ ٢٧ جماد الآخر ١٢٢٠هـ/٢١ سبتمبر ١٨٠٥م.

وفسقية برسم الما الحد القبلى للمدابغ المذكورة وفيه الباب والحد البحرى الى للخليج البرانى والحد الشرقي للمدابغ ايضا وفيه باب الحاص والحد الغربي الى المدابغ ايضا ... وجميع الدست النحاس الكبير المعد لصناعة المدابغية بالمدبغة الجديدة المذكورة..."[١].

٤. **الإذن ببناء جديد أو تعديل أو ترميم للمنشآة الصناعية:** كان يتم أخذ الاذن الشرعي في حال أحداث تعديل بالترميم أو البناء أو الهدم في المنشآت الصناعية مثلما ورد في الوثيقة الخاصة بترميم الجباسة الكاينة بموردة البوري تجاه حوانيت الحدادين والربع الذي علوها وقف سنان باشا المشتملة علي فرن معدة لحرق الجبس ودار الدواب وحواصل وبئر ما معين وحوض مجاورة الجباسة لبيت الأمير حسن جوربجي البيرقدار ولشون ومغلق وفرن جار في وقف جوهر المعيني، وكان على المستأجر إبراهيم الجباس "...العمارة بالفك والتركيب والاعادة بتصديق ناظر الوقف الشرعي على صحة ما يصرفه وكان اذن الحاكم الى ناظر الوقف ضروريا للهدم والبناء واعادته على مكانه على اسس جدره القديمة بشهادة المعلمين المهندسين العارفين بالابنية وعيوبها والاراضي وذرعها وقيمتها واقرارهم ان الجدار بالواجهة التى بها باب الجباسة معيب وسقط بعضه والاخر مشرف على السقوط وهو مستحق للهدم فانه ان سقط غفلة فانه يضر بالمار..."[٢].

٥. **ذكر الصنعة في الوثائق:** كان التعرف بصنعة أأشخاص من الصيغ التي ترد في الوثائق، فقد كانت دائمًا ما تذكر الوظيفة أو الصنعة أو الحرفة مقرونة للشخص، مثل عمل الشخص كوالده أو أخيه كما ورد في الوثيقة "...النصرانى الذمي الصباغ فى الاحمر هو كوالده..."[٣]، أو أن يذكر تعدد الصنعة للشخص الواحد مثل ما ورد في النموذج"... الشهير بالمعمار القواف..."[٤]، إلا إن بعض الآراء عند علماء الشروط لا يعتبر ذكر الصناعة جزءًا من تعريف الشخص، أنه يتحول من صناعة الي أخري، كما أورد الطحاوي فيقول "هذا ليس عندنا بشيئ" وليس المقصود بالصناعات التعريف و لا تذكر، إنما تذكر لان المقصود به التعريف هو "الاسم والنسب" وأما كتابة الحلية_الصنعة أو الحرفة_ فهو حسن للمبالغة في التعريف"[٥].

٦. **الشراكة في المنشآت الصناعية:** وهي أن يتشارك عدة صناع في إدارة منشآة صناعية برأس المال والمكان والعدد والأدوات مثلما ورد في وثيقة شراكة بين خليل بن حمزة شيخ طايفة الصباغين بمصر مع خليل بن سليمان الصباغ فى الأزرق الشهير بالقطان في ادارة المصبغة الكاينة بمصر المحروسة بخط سوق الخشب المستجدة الانشا "...اشتركوا فى شرا النيلة وصبغ الأقمشة وغيرها علي العادة، علي أن يكون راس المال بالسويه من القروش الريال المشط اثنان وخمسون ريال ونصف ريال واربع ريال مشط

[١] محكمة الصالحية النجمية، دشت ١٢١، ص١٨٣، ١٣ ذي القعدة ١١٩٨هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٧٨٤م.

[٢] محكمة بولاق، سجل٦٢، ص٣٢٢، ق٩٤٤، ذي القعدة ١١٢٢هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٧١٠م.

[٣] محكمة الحاكم، سجل ٧٣٩، ص١٦٤، ق٢١٨، ١٦ محرم ١١٩٠هـ/٦ مارس ١٧٧٦م.

[٤] محكمة الصالح، دشت ٦٤، ص ٢٠٩، ١٠ شعبان ١١٤٩هـ/ ١٣ ديسمبر ١٧٣٦م.

[٥] الطحاوي، "الشروط الصغير"،٧.

حجر ضريبة كل ريال من ذلك خمسة وسبعون نصفا فضة بالمعاملة القديمة بعد اخراج اجرة الدولاب المذكور والمصاريف اللازمة الجارى بها العادة..."[١].

٧. **القواعد الفقهية الواردة بالوثائق:** ونستقي مثل هذه القواعد من خلال وثائق الشكاوى سواء بين الصناع وبعضهم أو بين الأفراد المجاورين لهذه المنشآت الصناعية وما قد تسببه من ضرر لبعض القانطين حولها أو المارين عليها، ومن ذلك وثيقة تحدد صناعات أوردت كما تفيدنا وثائق الشكاوى في معرفة عدة قواعد فقهية خاصة بتنظيم أمور العمل وأحداث الضرر، كما ورد فى ما تقدم به جماعة الصنايعية العاملين فى السجاجيد والصوف بالحسينية إلى مولانا قاضي القضاة والذى كان مضمونه حضورهم الى الديوان وبأيديهم حكماً مؤرخاً بأواسط ذى القعدة لسنه ٩٩٩هـ / ٣ سبتمبر ١٥٩١م "... ان جماعة الصنايعية يشتغلون السجاجيد والصوف بالحسينية وان الملتزم احمد جاويش ملتزم جهة الصبغ عرضهم فى صباغهم باللون الاسود والليمونى من غير العادة السابقة عليهم وصار ياخذ عليهم مبلغاً عليها واقام عليهم شخصاً يهودياً من جانبه فصار يعادى المسلمين ويؤذيهم بصنايعهم وحصل بذلك الضرر المبالغ وكشف عن ذلك من الديوان الشريف وعين بالحكم المذكور ما طهره كشف الديوان مفصلاً بدفتر قانون نامه الى غير ذلك كما تضمن الحكم المذكور وسألوا في تجديده وعدم التعرض لهم وعدم العدول على الحكم الصادر لهم وان ما يحدث مخالف للشرع الشريف ومغاير للقانون المنيف، ويريدون كف الضرر عنهم ومعاملتهم بالعدل والأنصاف ، واطلع على ذلك مولانا قاضي القضاة واكد فى عدم التعرض لهم بما يخالف الشرع الشريف والقانون المنيف وان يعملوا بالحكم الذى بين ايديهم ودفع عنهم المظالم والحوادث بكل حال..."[٢].

٨. **شكاوى لإزالة الضرر:** ورد في وثيقة شكوي إلى القاضي الحنفي بمحكمة الباب العالي يشتكي فيها محمد بن عبد الكريم المنجد على غريمه عمر بن محمد أنه يصنع الأساور الزجاج بمنزله الكاين بخط قنطرة الأمير حسين وأنه يصنعها ليلاً، وحصل له ولأولاده الضرر، بسبب ذلك، وطلب إبطال ذلك بمقتضي المعين وسئل المدعى عليه وأجاب بالاعتراف فى حدوث المعمل فى منزله غير إنه لم يكن مضر بحال فلم يصدقه المدعي فاحضر كل من المعلم محفوظ بن عبد القادر والحاج خير الله بن رضي والشيخ عبد الرحيم من أهالي المحكمة المذكورين ليشهدهم علي ذلك فأشهدوا لدي الحاكم المشار إليه أن المدعي عليه يحدث بمنزله معمل لعمل الأساور الزجاج، وأن ذلك يحدث ضررًا للجار وثبت مضمون ذلك لدي الحاكم المشار إليه، فعرف المدعى عليه أنه يحدث الضرر بجيرانه، فليس له فعل ذلك[٣]. ووثيقة أخري تعطي معلومات عن غش الصناعة والإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة: ومنها ما ورد في وثيقة تحكي واقعة لغش الشمع وكان ذلك بحضور الامير لطفى ناظر الحسبة الشريفة ومعه الحاج خطاب بن عمر شيخ الشماعين الدهن واسمعيل بن محمد الشماع بخط الحسينية وذكر اسمعيل ان خطاب تعدى عليه وشكاه للامير لطفى المشار اليه واخبره ان اسمعيل يصنع الشمع المغشوش وان ذلك مخالف لصناعتهم وبسبب ذلك ختم الامير لطفى المشار اليه على الحاصلين المتعلقين باسمعيل

[١] محكمة الزاهد، سجل ٥٨ ٠٠٠٠ – ١٠١٥، ص٢٨، ق٥٥، ١٥ ربيع الأول ١١٢٩هـ/ ٢٦ فبراير ١٧١٧م.

[٢] محكمة الباب العالي، س٦٥، ص٤٣٠، ق١٧٩١، ١٦ محرم١٠٠٤/ ٢٠ سبتمبر ١٥٩٥م.

[٣] محكمة الباب العالي، س١٢٩، ص٢٤٩، ق٩٣٣، ١٦ ذي القعدة ١٠٦١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٦٥١م.

الكاينين داخل وكالة الشمع بخط الحسينية والحال ان ما بيده خال من الغش وهو على العادة القديمة والتمس من القاضى بفتح الحاصلين واحضار شئ من الشمع الذى بهما واطلع الامير لطفى المحتسب وارباب الخبرة من الشماعين عليه ان كان مغشوشآ او غير مغشوش وتوجه ورفيقه وفتح الحاصلين بحضرتهما وجمع من المسلمين واحضر معه اربع ارباع واطلع عليهم الحاكم والامير لطفى المحتسب وشيخ الشماعين وعدد من الشماعين بخط الحسينية وباب الوزير وهم من اصحاب الخبرة واخبروا المحتسب وشيخ الطايفة ان الشمع سالم من الغش وانه على عادتهم فى صناعتهم القديمة وامر المحتسب الشيخ الطايفة بعدم التعرض لاسماعيل وان صناعته سالمه من الغش واخبر بذلك ارباب الخيرة[١].

٩. **إدارة النشاط الصناعى داخل مدينة القاهرة:** من خلال الوثائق، يمكن رصد دور الدولة في تنظيم الأعمال الإدارية والضوابط والمحددات للأنشطة الاقتصادية، ومعرفة الكيانات الإدارية المعنية بتنظيم أمور الصناعة في القاهرة. فقد أبدت الوثائق التى صدرت عن المعاملات المختلفة على جهات وفروع مقاطعة الخردة معلومات أمكن من خلالها التعرف على ملامح هذا النظام الضريبي فذكرت مسميات النظام الضريبي: (ديوان الذخيرة الشريفة – جهة الطشتخاناة المشمولة بتحدث مماى المهتار). وكان القائم على هذا النظام الضريبي بعدة أوصاف:(أمين مقاطعة الطشتخاناة وأمرية علم – المتحدث على المهترة – أمين الخردة – ناظر الخردة)[٢]. ومن أمثلة الوثائق التي توضح الإشراف الإداري على الصناعات محمود جلبي أدوه باشي طايفة عزبان قلعة مصر المحروسة بن أحمد القرمانلي ملتزم مقاطعة النيلة حالا تصادق مع سليمان بن على الميقاتى شيخ طايفة الصباغين في الأزرق وطايفة المتاجرين بمصر وبولاق حالا على صحة اختصاص محمود جلبي أوده باشي بكامل التحدث والتصرف والالتزام بمقاطعة النيلة المعدة لصبغ الأزرق ولا لأحد غيره حق التكلم وأن عليه القيام بجمع أموالها وتعلقاتها في السنة شهر توت افتتاح سنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م والطايفة تستمر على عوايدهم القديمة في بيعهم وشراهم وغير إحداث حادثة ولا تجديد مظلمه على حكم قوانينهم المتعارف عليها[٣].

١٠. **المصطلحات الخاصة بالمنشآت الصناعية:** أوردت ضم العديد من الوثائق مصطلحات خاصة بالمنشآت الصناعات وألفاظ أخرى جرت مجرى مصطلح متوارث لدي اصحاب الحرف والصنائع، منها مصطلحات عربية وأخرى غير عربية مثل التركية والفارسية والإفرنجية، ومن هذه المصطلحات: مثل مصطلح فرن: كلمة لاتينية Furnu ، وهو العقد أى بيت معقود وسقفه بالمجاورة والقرميد[٤]. كانت منشأة مستقلة، وكان مصدر الطاقة به بيت نار وبها وحدات أخرى تتمثل في الزلاقة وقاعة عجين والمرافق والمنافع والحقوق، وكانت تمثل وحدة معمارية داخل منشآة تصنيع مثل ما وجد فى الطوابين كما في الطابونة الكاينة ببولاق القاهرة المعدة لعمل الخبز وبيعه "... المشتملة على فرن وبيت عجين

---

[١] محكمة الباب العالي، س١٢٢، ص١٨٧، ق١٠٧٨، ٢٩ شوال ١٠٥١هـ/ ٣٠ يناير ١٦٤٢م.

[٢] عبد الحميد سليمان، مقاطعة الخردة وتوابعها، ٩٠.

[٣] محكمة بولاق، سجل ٦٢، ص٣٩١، ق١١٤١، ٥ شوال ١١٢٣هـ/١٥ نوفمبر ١٧١١م.

[٤] رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص٢٧٩.

ومسطبة ودكة لوضع الخبز..."[١]. وكما فى ربابة الخرنوب، حيث ورد وصف الفرن "... سلم على يمنة الداخل محل فرن مسقف غشيما وبه على يسرة الداخل بيت نار وتجاه الداخل باب مقنطر من غير باب يقفل عليه يدخل منه الى نصبة بيت طبخ الرب وغيره يعلوها جملون..."[٢].

وكما فى السيارج ورد وجود الأفران كمصدر للطاقة كما بالوثيقة "...فرن برسم قلى السمسم..."[٣]. وبوثيقة أخري"... الموعود بذكره الى بسطة بها باب مربع يدخل منه الى قبة الفرن المذكور ومن باقى السلم المذكور الى السطح العالى..."[٤]. وفي الفواخير ورد أن مكان حرق الفخار أطلق عليه الفرن كما في النموذج: "...الفاخور المشتمل على حوش وفرن وأروقه وطباق ومنافع معده لعمل الفخار..."[٥]. ومصطلح أخر هو دوارة: وصفت بأنها صغيرة ولطيفة لضرب الأرز وتبيضه ويكون بنائها بالطوب اللبن والطين[٦]، وجاء فى وصف لها بالوثائق"... دائرة للارز مكتملة البناء وبها لاطلات وقواعد للتخزين وفرن وبها منافع ومرافق..."[٧].

ومصطلح أخر هو "مبلات": بل الشئ تعني نداه بالماء[٨]، وهي المكان الذي يتم فيها عطن الكتان، فكانت تتمركز في الأماكن التى يتوافر فيها الماء مع وجود آبيار وسواقي للمياه، ومدار للدواب والزريبة المعدة لدوران السواقي، وبصفة عامة، كانت المبلات متراوحة في عددها في المكان الواحد وكان يطلق عليها إسم "جور"، "...مبلات معده لعطن الكتان وبير ما معين ومنافع وحقوق..."[٩]. فضلاً عن ذلك وجدت مبلات متنقلة كانت تستخدم في عطن الكتان، وربما يقصد به الأحواض مثلما وردت بصيغة "...المبلات النقالى..."[١٠].

١١. **دراسة توزيع النشاطات الصناعية في المدينة:** من الموضوعات الأخرى المهمة لاستكمال دراسة المنشآت الصناعية من خلال الوثائق، رصد مراكز النشاط الصناعي بالمدينة، حيث كان التجمع الصناعى من اهم مميزات المدينة، إلا أن الأمر يطرح تساؤلا: هل كان التمركز المكانى للصنعة بأمر من الحاكم الشرعي للمدينة؟ الحقيقة أن الوثائق قد أمدتنا بمعلومات وافية في هذا الصدد، ففي عام١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م تم نقل المدابغ البقرى والماعز التي كانت تقع في ظاهر القاهرة المحروسة فيما

---

[١] محكمة القسمة العربية، س٠٠٠٠١٤-١٠٠٤، ص٧، ق١٠، صفر١٠٩٠هـ/ إبريل١٦٧٩م.

[٢] محكمة بولاق، س٠٠٠٠٢٥-١٠٠٥، ص١٨٨، ق٨٣٣، ذي الحجة١٠١٥هـ/ مارس١٦٠٦م.

[٣] محكمة الباب العالي، س٠٠٠١٠-١٠٠١، ص٧٥، ق٣٠٦، جماد الآخر٩٥٤هـ/ يوليه١٥٤٧م.

[٤] محكمة الباب العالي، س٠٠٠٢٠٧-١٠٠١، ص٥٢٥، ق١٧١٠، محرم١٠٣٢هـ/ نوفمبر١٦٢٢م.

[٥] محكمة الباب العالي، س٠٠٠٢١٦-١٠٠١، ص١٨١، ق٦٣٦، ربيع الأول ١٠٤١هـ / سبتمبر ١٦٣١م.

[٦] محكمة بولاق، س٠٠٠١٠٢-١٠٠٥، ص٥١٢، ق٢٢٧٧، صفر ١٠١٨هـ/ مايو١٦٠٩م.

[٧] محكمة بولاق، س٠٠٠١٠٨-١٠٠٥، ص١٥٩، ق٦٢١، رمضان ١٠٣١هـ/ يوليه١٦٢١م.

[٨] جبران مسعود، المعجم الرائد، ص١٧٩.

[٩] محكمة الحاكم، س٠٠٠١١١-١٠١٣، ص١٤١، ق٤٨٥، صفر١٠١٥ هـ/ يونيه١٦٠٦م.

[١٠] محكمة مصر القديمة، س٠٠٠٠١٣-١٠٠٦، ص٦٧٧، ق٢٦٣٩، صفر ٩٩٤هـ/ يناير١٥٨٥م.

بين سويقة عصفور والحبانية قريباً من بركة الفيلة إلى ظاهر القاهرة المحروسة بخط قنطرة قداردار، وكان ذلك بناء على الأمر الصادر من الوزير المعظم خضر باشا وكان الهدف من ذلك إقامة مسجد[١] تقام فيه جميع الصلوات كما يتضح من نص الوثيقة التالي: "...اشترى جميع المدابغ البقرى ومدابغ الماعز وما حولها من الاماكن والانقاض واستأجر ما احتاج اليه من الارض على وجه الاحتكار بظاهر القاهرة المحروسة فيما بين سويقة عصفور والحبانية قريبًا من بركة الفيلة وهدمها وازال ابنيتها القديمة ... واقتضى الحال عمارة مدابغ جديدة لدبغ جلود البقرى والماعز ... فأشترى مولانا داوود اغا جميع الاماكن وانقاض بظاهر القاهرة المحروسة بخط قنطرة قداردار بطريق بولاق بهينه مفصلة فهدم ابنيتها ونقل اتربتها وازالها ونظف ارضها وحفر اساسها وانشأ وعمر وجدد اعمالها الى حواصل معدة لدبغ البقرى والماعز وحوانيت ومساكن وغير ذلك وما بها من الالات الجديدة ومون محكمة ومتقنه..."[٢].

الخاتمة:

باستناد الدراسات الأثرية على الوثائق أهمية في التعرف علي سياقات بحثية جديدة، والبحث قد عرض جوانب من النقاط التالية:

١. القسم الأول من الدراسة يعرض التعريف بسجلات المحاكم الشرعية واختصاصاتها لمدينة القاهرة في فترة العصر العثماني. فتم عرض المحاكم الرئيسية لمدينة القاهرة، ومحاكم الأخطاط، ومحاكم الضواحي. وتم التوصل إلى محاكم شرعية لمدينة القاهرة وضواحيها لم تشر لها اي دراسة من قبل.
٢. القسم الثانى تناول السياقات التى من خلالها تم دراسة المنشآت الصناعية من واقع سجلات المحاكم الشرعية وذلك على النحو التالي:
   - تحديد نوع الوثائق التي تتناول المنشآت الصناعية.
   - وصف المنشأة بوحداتها وعناصرها، وحدودها والعدد والادوات المستخدمة فيها.
   - ذكر ألقاب الصناع والحرفيين لكل صناعة.
   - تناول الوثائق التي تتعلق بالترميم وإذن بناء المنشآت الصناعية.
   - الشراكة بين الصناع فى صناعة المواد الخام.
   - القواعد الفقهية المعنية بالصناعة مثل شكاوي الغش وإحداث الضرر.
   - إدارة النشاط الصناعي داخل المدينة، ودور السلطة السياسية والإدارية في تنظيمها.
   - المصطلحات المتعلقة بالصناعة.
   - توزيع النشاط الصناعي على المحيط العمراني لمدينة القاهرة.

[١] يقصد بهذا المسجد الملكة صفية الكاين بشارع الملكة صفية بالداودية، مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية آثر (٢٠٠).

[٢] محكمة الباب العالي، س٧٢، ص٥،٦، ق١٣، ٩ جماد الاول١٠٠٩هـ/ ١٥ نوفمبر ١٦٠٠م.

قائمة المراجع

أولا- الوثائق:

المحاكم الشرعية المحفوظة بدار الوثائق القومية:

(ديوان العالي – الباب العالي – القسمة العسكرية – القسمة العربية – الحاكم – طولون – قوصون – قناطر السباع – باب سعادة والخرق– الصالحية النجمية – الصالح – برمشية – باب الشعرية – زاهد – نور الظلام – مصر القديمة – بولاق)

(Dīwān al-ʻĀlī-al-Bāb al-ʻĀlī-al-qismah al-ʻaskarīyah-al-qismah al-ʻArabīyah – al-Ḥākim-Ṭūlūn-qwṣwn-Qanāṭir al-Sibāʻ-Bāb Saʻādah wālkhrq-al-Ṣāliḥīyah alnjmyh-al-Ṣāliḥ – brmshyh-Bāb al-shiʻrīyah-Zāhid-Nūr al-ẓalām-Miṣr al-qadīmah – Būlāq).

ثانيًا- المخطوطات:

- أحمد العريشي، "دفتر علم وبيان طرق القضاة وأسماؤهم بمصر المحروسة وأقاليمها"، (مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية، رقم ٣١٥١ تاريخ)

-Aḥmad alʻryshy, "Daftar ʻilm wa-bayān Ṭuruq al-Quḍāh wāsmāʼhm bi-Miṣr al-Maḥrūsah wa-aqālīmuhā", (makhṭūṭ Maḥfūẓ bi-Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, raqm ٣١٥١Tārīkh)

- تقي الدين الأسنوي، "الجواهر الضوئية في خلاصة الوثائق المنهاجية"، مخطوط بمشيخه الأزهر رقم ٣٠٥ صعايدة رقم ٣٩٩٥٦ فقه عام

- Taqī al-Dīn alāsnwá, "al-Jawāhir alḍwʻyh fī Khulāṣat al-wathāʼiq al-Minhājīyah", makhṭūṭ bmshykhh al-Azhar raqm ٣٠٥ṣʻāydh raqm ٣٩٩٥٦fiqh ʻām.

- محمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي، "فتاوي التمرتاشي"، مخطوط رقم ٦٢٤٠، المذهب الحنفي، مكتبة جامعة الملك سعود.

- Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Khaṭīb altmrtāshá, "Fatāwá altmrtāshá", makhṭūṭ raqm 6240, al-madhhab al-Ḥanafī, Maktabat Jāmiʻat al-Malik Saʻūd.

- بن زنبل، تاريخ السلطان سليم، رقم المخطوط ٣٧١٦، نسخ في ١٢٣٠هـ، مكتبة جامعة الرياض

- Ibn Zunbul, Tārīkh al-Sulṭān Salīm, raqm al-makhṭūṭ 3716, nusakh fī 1230h, Maktabat Jāmiʻat al-Riyāḍ

- مصطفي بن محمد يوسف الصفوي القلعاوي، "صفوة الزمان فيمن تولي على مصر من أمير وسلطان"، (بدون)

– Muṣṭafá ibn Muḥammad Yūsuf alṣfwá alql‘āwá, "Ṣafwat al–Zamān fīman tawallá ‘alá Miṣr min Amīr wa–sulṭān", (bi–dūn)

ثالثًا– المصادر المحققة:

– أحمد بن سلامه الأزدي الطحاوي (ت٣٢١هـ)، "الشروط الصغير مذيلاً بما عثر عليه من الشروط الكبير"، ج١، تحقيق روجي أوزجان (بغداد: دار احياء التراث الاسلامى، ١٩٧٤).

– Aḥmad ibn Salāmah al–Azdī al–Ṭaḥāwī (t321ه), "al–shurūṭ al–Ṣaghīr mdhyl’ā bi–mā ‘thr ‘alayhi min al–shurūṭ al–kabīr", j1, taḥqīq rwjá awzjān (Baghdād : Dār lḥyā’ al–Turāth al–Islāmī, 1974).

– أحمد تيمور،"معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية"، تحقيق: حسين نصار، ٦ اجزاء، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ٢٠٠٢م).

– Aḥmad Taymūr, "Mu‘jam Taymūr al–kabīr fī al–alfāẓ al–‘āmmīyah", taḥqīq : Ḥusayn Naṣṣār, 6 ajzā’, (al–Qāhirah : Dār al–Kutub wa–al–Wathā’iq al–Qawmīyah, ṭ2, 2002M).

– اديشير، "معجم الألفاظ الفارسية المعربة" (بيروت: مطبعة لبنان، ١٩٨٠).

– adyshyr, "Mu‘jam al–alfāẓ al–Fārisīyah al–mu‘arrabah" (Bayrūt : Maṭba‘at Lubnān, 1980).

– أوليا جلبي، "سياحتنامه مصر"، ترجمة محمد على عوني، تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد سعيد سليمان (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩).

– awlyā Jalabī, "syāḥtnāmh Miṣr", tarjamat Muḥammad ‘alá ‘wná, taḥqīq ‘Abd al–Wahhāb ‘Azzām wa–Aḥmad Sa‘īd Sulaymān (al–Qāhirah : Maṭba‘at Dār al–Kutub wa–al–Wathā’iq al–Qawmīyah, 2009).

– محمد بن إبراهيم اللخمي، المعروف بأبن الرامي، " الإعلان في أحكام البنيان"، (بيروت: دار العلم للملايين – ط٢،٢٠٠٢،١٥).

– Muḥammad ibn Ibrāhīm al–Lakhmī, al–ma‘rūf b’bn al–Rāmī, "al–I‘lān fī aḥkām al–bunyān", (Bayrūt : Dār al–‘Ilm lil–Malāyīn – ṭ15, 2002).

– بن فرحون (ت ٧٩٣هـ)، "تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج أحكام مصر" ج١، (القاهرة: المطبعة الشريفة، ط١، ١٣٠١هـ).

– ibn Farḥūn (t 793h), "Tabṣirat al–ḥukkām fī uṣūl alāqḍyh wa–manāhij aḥkām Miṣr" j1, (al–Qāhirah : al–Maṭba‘ah al–sharīfah, ṭ1, 1301h).

- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٦٩٦هـ)، "تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"، تحقيق: السيد الشرقاوي (القاهرة: مكتبة الخانجى، ط١، ١٩٨٧).

- Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak alṣfdá (t696h), "taṣḥīḥ al-taṣḥīf wa-taḥrīr al-taḥrīf", taḥqīq : al-Sayyid al-Sharqāwī (al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, Ṭ1, 1987).

- عبد الغني إسماعيل النابلسي، "الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز"، تحقيق: رياض عبد الحميد مراد (القاهرة: دار المعرفة، ط١، ١٤١٠هـ).

- ‘Abd al-Ghanī Ismā‘īl al-Nābulusī, "al-ḥaqīqah wa-al-majāz fī al-Riḥlah ilá bilād al-Shām wa-Miṣr wa-al-Ḥijāz", taḥqīq : Riyāḍ ‘Abd al-Ḥamīd Murād (al-Qāhirah : Dār al-Ma‘rifah, Ṭ1, 1410h).

- محمد بنH بى السرور الصديق الشافعي البكري، "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات الغرب"، تحقيق: السيد ابراهيم سالم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨).

- Muḥammad ibn Abī al-Surūr al-Ṣiddīq al-Shāfi‘ī al-Bakrī, "al-Qawl al-Muqtaḍab fīmā wāfaqa Lughat ahl Miṣr min lughāt al-Gharb", taḥqīq : al-Sayyid Ibrāhīm Sālim (al-Qāhirah : al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 2008).

- محمد بن أبي السرور البكري (ت بعد سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م)، "الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة"، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسي (القاهرة: ١٩٩٧م).

- Muḥammad ibn Abī al-Surūr al-Bakrī (t ba‘da sanat 10711661 / hm), "al-Rawḍah almānwsh fī Akhbār Miṣr al-Maḥrūsah", taḥqīq : ‘Abd al-Razzāq ‘Abd al-Razzāq ‘Īsá (al-Qāhirah : 1997m).

رابعًا- المراجع العربية:

- إيمان ابو سليم، "متكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي منذ اوائل العهد العثماني في مصر حتى أواسط القرن الحادي عشر"، الروزنامة، العدد الثامن ٢٠١٠م.

- Īmān Abū Salīm, "mutakāmilah alārshyfyh li-Maḥkamat alḍwāḥá mundhu awā’il al-‘ahd al-‘Uthmānī fī Miṣr ḥattá awāsiṭ al-qarn al-ḥādī ‘ashar", al-rūznāmah, al-‘adad al-thāmin 2010.

- أيمن أحمد محمود، الديوان العالي في مصر العثمانية، ج١ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤م).

- Ayman Aḥmad Maḥmūd, al-Dīwān al-‘Ālī fī Miṣr al-‘Uthmānīyah, j1 (al-Qāhirah : Dār al-Kutub wa-al-Wathā’iq al-Qawmīyah, 2014m).

- سالم الالوسي، "علم الشروط والوثائق والسجلات في الحضارة العربية"، مجلة المجمع العلمي، مج ٥١, ج ١,٢، (العراق: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٤).

- Sālim al-Ālūsī, "'ilm al-shurūṭ wa-al-Wathā'iq wālsjlāt fī al-Ḥaḍārah al-'Arabīyah", Majallat al-Majma' al-'Ilmī, Majj 51, J 1, 2, (al-'Irāq : al-Majma' al-'Ilmī al-'Irāqī, 2004).

- عبد الحميد حامد سليمان، "مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي والضريبي للحرف الهامشية والبسيطة فى مصر العثمانية"، الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر في العصر العثماني، ط١، (مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعيه، كلية الاداب، ٢٠٠٣).

- 'Abd al-Ḥamīd Ḥāmid Sulaymān, "Muqāṭa'at alkhrdh wa-tawābi'ihā dirāsah al-tanẓīm almālá wa-al-ḍarībī llḥrf al-hāmishīyah wālbsyṭh fī Miṣr al-'Uthmānīyah", al-ṭawā'if al-mihnīyah wa-al-Ijtimā'īyah fī Miṣr fī al-'aṣr al-'Uthmānī, Ṭ1, (Maṭbū'āt Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt alājtmā'yh, Kullīyat al-Ādāb, 2003).

- عبد الرحيم عبد الرحمن، "فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني"، (سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٨)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

- 'Abd al-Raḥīm 'Abd al-Raḥmān, "fuṣūl min Tārīkh Miṣr al-iqtiṣādī wāl'jtmā'á fī al-'aṣr al-'Uthmānī", (Silsilat Tārīkh al-Miṣrīyīn, al-'adad (38), al-Qāhirah : al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb, 1990).

- ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨).

- Laylá 'Abd al-Laṭīf, al-Idārah fī Miṣr fī al-'aṣr al-'Uthmānī, (al-Qāhirah : Maṭba'at Jāmi'at 'Ayn Shams, 1978).

- محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٣).

-Muḥammad 'Imārah, Qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-iqtiṣādīyah fī al-Ḥaḍārah al-Islāmīyah, (al-Qāhirah : Dār al-Shurūq, Ṭ١, ١٩٩٣).

- محمد موافي، "الفراغ في الوثائق العثمانية نشر ودراسة وتحقيق"، مجلة الروزنامة، العدد السادس، (٢٠٠٨).

-Muḥammad Muwāfī, "al-farāgh fī al-wathā'iq al-'Uthmānīyah Nashr wa-dirāsat wa-taḥqīq", Majallat al-rūznāmah, al-'adad al-sādis.(٢٠٠٨) ,

- محمد نور فرحات، "التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة – العصر العثماني"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢).

- Muḥammad Nūr Faraḥāt, "al-tārīkh aʏjtmā'á lil-qānūn fī Miṣr al-ḥadīthah-al-'aṣr al-'Uthmānī", (al-Qāhirah : al-Hayʹah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb, ٢٠١٢).

- مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا (إسطنبول: وكالة المعارف بإسطنبول (١٩٤١ م= ١٣٦٠ هـ) - (١٩٤٣ م= ١٣٦٢ هـ).

- Muṣṭafá ibn 'Abd Allāh, al-shahīr bi- (Ḥājjī Khalīfah) (t 1067h), Kashf al-ẓunūn 'an asāmī al-Kutub wa-al-Funūn, j2, taḥqīq : Muḥammad Sharaf al-Dīn Yāltaqāyā (asṭnbwl : Wakālat al-Ma'ārif bʹsṭnbwl (1941 m= 1360 H) - (1943 m= 1362 H).

خامسًا- الرسائل العلمية:

- إنصاف عمر مصطفي، "دراسة في صيغ الوثائق الخاصة في مصر فى القرن ١٠هـ ومدي مطابقتها لعلم الشروط" (رسالة دكتوراه، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م).

- Inṣāf 'Umar Muṣṭafá, "dirāsah fī ṣiyagh al-wathā'iq al-khāṣṣah fī Miṣr fī al-qarn 10هـ wa-madá muṭābaqatuhā li-'Ilm al-shurūṭ" (Risālat duktūrāh, Qism al-Maktabāt wa-al-Wathā'iq, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at al-Qāhirah, 1995m).

- حسن خليل محمد، "سجلات محكمة القسمة العربية دراسة أرشيفية دبلوماتية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م).

- Ḥasan Khalīl Muḥammad, "sijillāt Maḥkamat al-qismah al-'Arabīyah dirāsah arshyfyh dblwmātyh", (Risālat mājistīr ghayr manshūrah, Qism al-Maktabāt wa-al-Wathā'iq, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at al-Qāhirah, 1997m).

- عاطف محمد بيومي، "سجلات محكمة القسمة العسكرية ودورها في الدراسات التاريخية والأرشيفية من ٩٦١هـ - ١٢٩٢هـ/ ١٥٥٣م - ١٨٧٥م" (ماجستير، قسم مكتبات ووثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م).

- 'āṭf Muḥammad Bayyūmī, "sijillāt Maḥkamat al-qismah al-'askarīyah wa-dawruhā fī al-Dirāsāt al-tārīkhīyah wālārshyfyh min 961h-1292h / 1553m - 1875m" (mājistīr, Qism maktabāt wa-wathā'iq, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at al-Qāhirah, 1990m).

- عالية عبد الهادي، "وثائق الدعاوي وأحكامها(١٢٠٢هـ/ ١٧٨٦م - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م)" (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧).

- ‘Āliyah ‘Abd al-Hādī, "wathā’iq al-da‘āwá wa-aḥkāmuhā (1202h / 1786m – 1312h / 1894m)" (Risālat mājistīr ghayr manshūrah, Qism al-Maktabāt wa-al-Ma‘lūmāt, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi‘at al-Qāhirah, 1997).

- عبد الرازق عبد الرازق عيسي، "القضاه فى مصر في العصر العثماني" (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم تاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٤).

- ‘Abd al-Rāziq ‘Abd al-Rāziq ‘Īsá, "al-Quḍāh fī Miṣr fī al-‘aṣr al-‘Uthmānī" (Risālat mājistīr ghayr manshūrah, Qism Tārīkh, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi‘at ‘Ayn Shams, 1994).

- محمود عويس محمد عويس، "قواعد كتابة الوثائق العربية أصولآ ونسخآ دراسة مقارنة" (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المكتبات الوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١١).

- Maḥmūd ‘Uways Muḥammad ‘Uways, "Qawā‘id kitābat al-wathā’iq al-‘Arabīyah aṣwl’ā wnskh’ā dirāsah muqāranah" (Risālat duktūrāh ghayr manshūrah, Qism al-Maktabāt al-wathā’iq, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi‘at al-Qāhirah, 2011).